ما بعد الانتخابات

تطور الرأي العام العربي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان

كاثرين كليفلاند وديفيد بولوك

تشرين الأول/أكتوبر 2022

ملخص تنفيذي

يكشف التحليل الدقيق للبيانات والأرقام المتعلقة بوجهات النظر العربية الحالية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان عن بعض النتائج المخالفة للتوقعات التي يُفترض أن تساهم في توجيه السياسة الأمريكية بالأساليب التالية:

- لا تزال الولايات المتحدة في صدارة القوى الأجنبية التي "يمكنها تعزيز الديمقراطية في بلدنا على أفضل وجه"، وفقاً لأغلب الذين تم استطلاع آراؤهم في كل دولة عربية جرى فيها الإستطلاع مؤخراً (البحرين ومصر والأردن والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). لكن المثير للدهشة أن دولاً أخرى، من ضمنها روسيا، لا تبعد كثيراً عن الولايات المتحدة في بعض الدول التي شملتها الاستطلاعات.
- لا تمثل الإنتخابات أقصى طموح الجماهير العربية من الديمقراطية، بل إنها تريد عناصر أخرى أساسية: فساد أقل وخدمات أفضل وحوكمة أكثر فاعلية وحريات فردية أوسع وفرص اقتصادية.
- في الواقع، وبالتحديد في تلك الدول العربية التي أجريت فيها انتخابات حرة نسبياً مؤخراً، أي تونس ولبنان والعراق، تشعر الجماهير باستياء متزايد من حكوماتها مقارنةً بالدول المستقرة الأخرى التي شملها الاستطلاع.

- وفي تلك البلدان الديمقراطية نسبياً، يؤيد عدد كبير من الناس الاحتجاجات الجماهيرية اليوم. وفي البلدان التي انطلقت منها أحداث "الربيع العربي" مثل مصر أو البحرين، وفي الأردن ودول الخليج، تنقسم الآراء حول جدوى الاحتجاجات.
- على نطاق أوسع، يتنامى حجم الاستياء من المؤسسات التشريعية ومن الفساد في جميع أنحاء العالم العربي. لكن لدى مختلف الشعوب العربية وجهات نظر مستقلة حول كيفية تأثير هذه التحديات على جوانب أخرى من الحوكمة.
- والقاسم المشترك المهم الذي سجلته العديد من استطلاعات الرأي في الدول العربية هو تراجع الدعم الشعبي للأحزاب والحركات الإسلامية. فقد خسر "الإخوان المسلمون" و"حماس" و"حزب الله" و"النهضة" التونسية ومنافسون مشابهون جزءاً كبيراً من جاذبيتهم السابقة.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة الذين يريدون "تفسير الإسلام بطريقة أكثر اعتدالاً وتسامحاً وحداثة" أصبحوا يشكلون اليوم أقليات كبيرة في دول الخليج العربي التي شملها الاستطلاع، حيث تتراوح هذه النسبة بين 30٪ و40٪.

وتتميز استطلاعات الرأي العام بسمة فريدة وهي أنها تفتح نافذة على مسألة لطالما لفها الغموض وهي كيف ينظر مواطنوا دولة ما، أو مجموعة فرعية ما، إلى قضية معينة.* وكغيرها من الأدوات، فإن هذه الأداة لديها جوانب قصور ولكن على الرغم من ذلك، إلا أنها تبقى أفضل أداة تحليلية متاحة لقياس آراء الجماهير في حكوماتهم. في أفضل الأحوال، يمكن لاستطلاعات الرأي العام أن تساعد في تشكيل السياسات والاستراتيجيات العامة للتواصل لتتناسب بشكل أفضل مع رغبات الشعب. وبالتالي، فإن إلقاء نظرة على الرأي العام العربي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهما قضيتان صعبتان ومثيرتان للجدل بشكل خاص، يمكن أن يكون أمراً مفيداً إلى حد كبير للولايات المتحدة وهي تتلمس الخطى في سياساتها المعنية بهذه القضايا.

ولطالما كررت الولايات المتحدة بشكل دائم حرصها على دعم قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الرسائل العامة الموجهة إلى العالم العربي. فالخطاب الأمريكي الذي يؤكد على دعم السيادة في الشرق الأوسط يعود إلى "مبدأ أيزنهاور" لعام 1957.[1] ولكن بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر، قدم الرئيس جورج بوش الابن دعوته للديمقراطية على أنها تحول جذري في السياسة: "قبول الدول الغربية بغياب الحرية في الشرق الأوسط وتكيفها مع ذلك على مدى ستون عاماً لم يساهما إطلاقاً في جعلنا أكثر أماناً، لأنه على المدى البعيد، لا يمكن مقايضة الاستقرار بالحرية."[2] وعوضاً عن ذلك، وصف بوش نهجه بأنه ترويج "الثورة ديمقراطية عالمية".

ومنذ ذلك الحين، تتعرض الإجراءات اللاحقة التي اتخذتها إدارة بوش للانتقاد من كلا الحزبين، ولكن على الرغم من ذلك، ظل الالتزام بالديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان أحد الجوانب الثابتة للرسائل الدبلوماسية الأمريكية خلال معظم العقدين التاليين. ويتجلى ذلك بين وعد الرئيس السابق باراك أوباما بـ "دعم عمليات الانتقال الديمقراطي" في بداية "الربيع العربي" إلى "قمة الديمقراطية" التي عقدها الرئيس جو بايدن في كانون الأول/ديسمبر 2021، على الرغم من أن دولة واحدة فقط مشمولة في هذه الدراسة، وهي العراق، تم إدراجها

* شكراً لمديرة المطبوعات ماريا راداسي ومدير التحرير جيسون وارشوف على مساعدتهما الضرورية في نشر هذه المقالة. يمكن توجيه أي أسئلة متعلقة بمنهجية الاستطلاع أو نتائجه إلى editor@fikraforum.org.

ضمن قائمة المشاركين المدعوين.[3] وغالباً ما تستند هذه التصريحات إلى فرضية أن دعم الولايات المتحدة للديمقراطية وحقوق الإنسان يحظى بدعم شعبي في الدول العربية ويشكل أحد أوجه القوة الناعمة.

وقد أعرب وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن عن هذا الشعور في خطاب تنصيبه، حيث اعتبر أن العيوب التي تشوب الديمقراطية والمجتمع في الداخل لا تشكل عقبة أمام دعم الولايات المتحدة لهذه القيم في الخارج. بل على العكس، فهي تشكل سبباً إضافياً لكي تعمل الولايات المتحدة مع الآخرين على تدعيم الأسس المشتركة للحرية، على حد قوله. وعلى وجه التحديد، صرح بلينكن أن حكومة الولايات المتحدة "ستشجع الآخرين على إجراء إصلاحات جوهرية، وإلغاء القوانين السيئة، ومحاربة الفساد، ووقف الممارسات غير العادلة. سنحفز السلوك الديمقراطي".[4] كما وضع بلينكن قيوداً على حدود تطبيق هذه السياسات، حيث أكد أن الولايات المتحدة لن تتدخل بعد الآن لإرساء الديمقراطية بالقوة.

لقد تبين بأنه من الصعب تحديد ردود الفعل الإقليمية العامة الفعلية على هذه التصريحات والسياسات الناتجة عنها. فضلاً عن ذلك، قد تختلف في الكثير من الأحيان طريقة تطبيق هذا الدعم الموعود على الأرض بشكل كبير عما يتم تصوره أو عرضه في واشنطن. بالإضافة إلى ذلك، فإن لدى العديد من الجهات الحكومية وشبه الحكومية مصلحة خاصة في تعريف أو إعادة تعريف هذه المصطلحات للجماهير العربية. فالولايات المتحدة ليست القوة الوحيدة التي تستخدم هذه اللغة لصياغة سياساتها في العالم العربي.

ومن المرجح أن يشدد المستبدون مثلاً على نسبية هذه القيم. فخلال اجتماع مع الاتحاد الأوروبي في مدينة شرم الشيخ المصرية السياحية، انتقد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي رئيس "المجلس الأوروبي" (ورئيس الوزراء البولندي السابق) دونالد تاسك، معلناً: "لن تحاضرنا بشأن الإنسانية. لدينا حسنا الخاص بالإنسانية والقيم والأخلاق، ولديك فكرتك الخاصة عن الإنسانية والأخلاق، ونحن نحترمها. احترم قيمنا وأخلاقنا، كما نحترم قيمك وأخلاقك".[5] وتشدد الرسائل الصادرة باللغة العربية من روسيا والصين على إخفاقات الولايات المتحدة وعلى نزعتها التدخلية في هذا المجال، سواء الفعلية أو الملفقة، والتي تبررها السياسة الأمريكية عبر هذا الخطاب، فيما تحاول روسيا والصين الظهور بصورة الحامي الحقيقي لهذه القيم.[6]

وفي بعض الحالات، رددت وسائل الإعلام العربية اتهامات خصوم الولايات المتحدة لها بأنها تمارس النفاق في هذه القضايا. إن الشكوك القوية بشأن النوايا الحقيقية للمنظمات غير الحكومية الممولة من الخارج هي إحدى المجالات التي يمكن فيها إدراج جهود الولايات المتحدة ضمن الإطار التاريخي للاستعمار والإمبريالية.

وتشير استطلاعات الرأي التي أجراها "معهد واشنطن" إلى أن الجماهير العربية تصغي إلى كل هذه الرسائل وتستخلص منها استنتاجات متباينة. لقد نجحت روسيا، على وجه الخصوص، في جهودها. ففي استطلاع للآراء تم إجراؤه في آذار/مارس 2022، طُرح السؤال التالي: أي من القوى العظمى الثلاث، الولايات المتحدة أو روسيا أو الصين، "يمكنها تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في بلدنا على أفضل وجه"؟ واختار عدد من المشاركين في الإستطلاع من جميع البلدان (تتراوح نسبتهم بين 33٪ و46٪) الولايات المتحدة. ولكن 21٪ إلى 28٪ من المشاركين في كل بلد اعتبروا أن روسيا هي أفضل من يؤدي هذا الدور، بينما اختار 20٪ إلى 30٪ بدائل غير مدرجة، بشكل عام في أوروبا أو الخليج (انظر الشكل 1).

كما توجه الرسائل الداخلية الرأي العام العربي في هذه القضايا. على سبيل المثال، يتم إجراء الانتخابات في سوريا على الرغم من كونها صورية ومصممة، فقط لتعزيز قبضة نظام الأسد على السلطة. ففي عملية المساومة هذه، ينسحب مرشح المعارضة بعد الحصول على بضع نقاط مئوية من الأصوات.

Figure 1.
March 2022:
Which country can best promote human rights and democracy in our country?

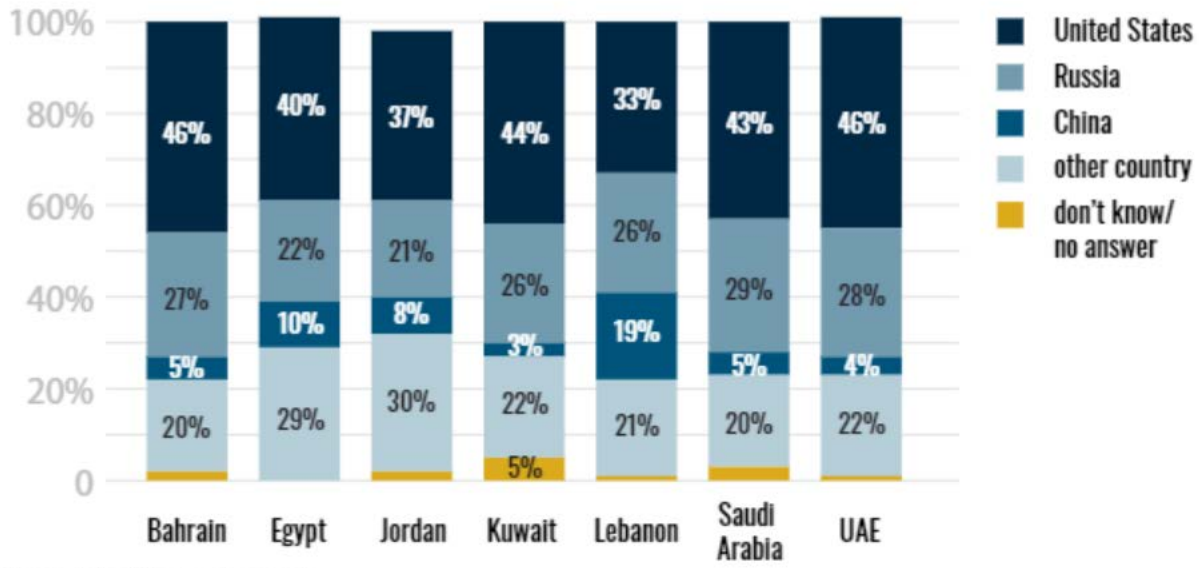

Source: Washington Institute.

وليست جميع محاولات المطالبة بالشرعية من خلال تفويض شعبي مخادعة بشكل وقح. ففي تونس، التي لطالما اعتُبرت قصة نجاح "الربيع العربي" المتميزة، لكنها ما لبثت أن تراجعت بعدها نحو الاستبداد، وصف الرئيس قيس سعيد الاستفتاء عبر الإنترنت بأنه ممارسة للديمقراطية. ولكن الردود على الاستفتاء كانت مرتبطة بأرقام الهوية الوطنية الخاصة بالمشاركين الأمر الذي أثار مخاوف بين الجهات المعنية بالديمقراطية من إمكانية تعرف الحكومة على معارضي اقتراح سعيد بتعزيز صلاحياته الرئاسية بعد فرض حالة الطوارئ والإطاحة بالبرلمان المنتخب في البلاد. ولا يرسم المثالان السوري ولا التونسي صورة إيجابية للعملية الانتخابية، التي غالباً ما تُعتبر بمثابة حجر الزاوية للديمقراطية، إلا ربما عند مؤيدي الحكومات القائمة.

وبينما تتعامل الجماهير العربية مع هذه الرؤى المتنافسة بشأن "الديمقراطية" و"حقوق الإنسان"، أظهرت استطلاعات الرأي مجموعة من الأفكار في عدة بلدان، ولكن مع ذلك برزت عدة توجهات ذات نطاق أوسع. ويتمثل التوجه الأول باهتمام معظم الجماهير العربية بالحوكمة الرشيدة أكثر من اهتمامها بالمظاهر المؤسسية للمؤسسات الديمقراطية، مثل الانتخابات والهيئات التشريعية. فالجماهير على دراية بالفساد المستشري في جميع أنحاء المنطقة، وغالباً ما تكون الضغوط الاقتصادية العميقة التي تواجهها ذات أهمية قصوى.

وانطلاقاً من حزمة البيانات التي تم الحصول عليها بين تشرين الأول/أكتوبر 2021 وتموز/يوليو 2022، تؤكد نصف الجماهير على الأقل التي تم استطلاع آرائها في الاستطلاع الأخير لشركة "الباروميتر العربي" أن "الأنظمة الديمقراطية قد تواجه مشكلات، إلا أنها تبقى أفضل من الأنظمة الأخرى".[7] ومع ذلك، تختلف المواقف والتوقعات في كل من البلدان الديمقراطية وغير الديمقراطية، حتى فيما يتعلق بمسألة المؤسسات الأكثر أهمية في النظام الديمقراطي. يجب ألا نفترض أن هناك إجماع لدى الرأي العام على قيمة الديمقراطية أو كيفية تطبيق حقوق الإنسان.

وفي المقابل، فإن أداء الديمقراطيات الاسمية في المنطقة ليس جيداً. لنأخذ على سبيل المثال حالة تونس المذكورة سابقاً، إلى جانب لبنان والعراق. يمكن وصف الأخيرين، على الرغم من تشاركهما سمات مع الديمقراطيات الغربية، على أنهما على وشك أن يصبحا دولتين فاشلتين. وتواجه هذه البلدان الثلاثة أزمات اقتصادية عميقة وهي بحاجة ماسة إلى التغيير السياسي، فيما تخضع لهيكليات سلطة راسخة على شكل "دولة خفية" أثبتت الانتخابات عجزها عن التخلص منها. وقد فشلت الشفافية الانتخابية النسبية في منع الخلل الحكومي الشديد، وهكذا دفع المواطنون الثمن. وفي غضون ذلك، في الأنظمة الأكثر فاعلية، مثل الأردن والمغرب، يميل المواطنون إلى البحث عن تغيير تدريجي بل ملموس نحو حكومة أفضل وأكثر تمثيلاً، على الرغم من أن الإستياء من الفساد أو من الإخفاقات التشريعية هو أمراً ملموساً أيضاً.

أما السؤال الذي يطرح نفسه الآن فهو كيف يجب أن تعالج سياسة الولايات المتحدة هذه المسائل الرئيسية، إن توجب عليها معالجتها أصلاً. وفي هذه الحالة، تكون وجهات النظر العربية المتنوعة تجاه الولايات المتحدة محل اعتبار. ففي استطلاعات الرأي التي أجراها "معهد واشنطن"، وبينما يرى عدد كبير من المشاركين أن الولايات المتحدة هي الأنسب لدعم قضايا "الديمقراطية وحقوق الإنسان"، وافق نحو 41٪ إلى 59٪ إلى حد ما أو بشدة على القول الذي مفاده إن "بلدنا لا يمكنه الاعتماد على الولايات المتحدة هذه الأيام، لذلك يجب أن ننظر أكثر إلى روسيا أو الصين كشركاء".[8]

كما لا يوجد إجماع حول الترتيب الذي يجب أن يحتل فيه الترويج للديمقراطية مكانة مرموقة ضمن جهود الولايات المتحدة في المنطقة، وفقاً لاستطلاعات الرأي التي أجراها المعهد في أواخر عام 2021. فعندما طُرحت أربعة خيارات على الجماهير العربية التي شملها الاستطلاع، أجاب ما يقارب ربعها أنه يتعين على الولايات المتحدة إدراج تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في أعلى سلم أولوياتها، الأمر الذي يعد استمراراً لتوجهات كانت شائعة منذ سنوات حين طُرح فيها هذا السؤال مع خيارات مختلفة.

وفيما يتعلق بمسألة المساعدات الخارجية، أفادت غالبية المشاركين في استطلاع "الباروميتر العربي" أن الهدف منها هو تعزيز "تأثير" القوة الناعمة، وليس مساعدة المواطنين العاديين. ولكن المشاركين في الاستطلاع حددوا بوضوح المجالات التي يتمنون أن تتركز عليها المساعدات الخارجية (انظر الشكل 2). ووفقاً لـ "الباروميتر العربي"، يفضل كثيرون في معظم البلدان، وبهامش واسع، توجيه تلك المساعدات نحو "تحسين التعليم والتدريب المهني" أو "بناء البنية التحتية" أكثر من توجيهها نحو "تعزيز الحريات المدنية". ولم يبرز أي تأييد يُذكر لـ "تنمية المجتمع المدني" إلا في لبنان. وأشارت عدة استطلاعات رأي إلى أن الغالبية تفضل المساعدات المهنية والمساعدات الموجهة نحو البنية التحتية، بالإضافة إلى تلك التي تربط بين الاستقرار الاقتصادي والديمقراطية. ينبغي على الولايات المتحدة أن تأخذ هذه الآراء بعين الاعتبار عند ممارسة القوة الناعمة في المنطقة.

المنهجية

لقد قامت عدة منظمات برصد الآراء العامة حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية. وعند الجمع بين هذه الاستطلاعات، فإن منهجية هذه المقالة يجب أن تلبي معيارين رئيسيين: (1) الاستناد على عينات من 1000 مواطن لكل بلد، باستثناء، على سبيل المثال، "مسح الشباب العربي" السنوي؛ و(2) استبعاد الاستطلاعات الأقل مصداقية مثل المقابلات عبر الإنترنت. وبالتالي، تستند هذه المقالة إلى استطلاعات الرأي التي أجراها "معهد واشنطن" في الفترة من 2014 حتى آب/أغسطس 2022.

Figure 2.
To which of the following areas would you most prefer foreign aid be dedicated?

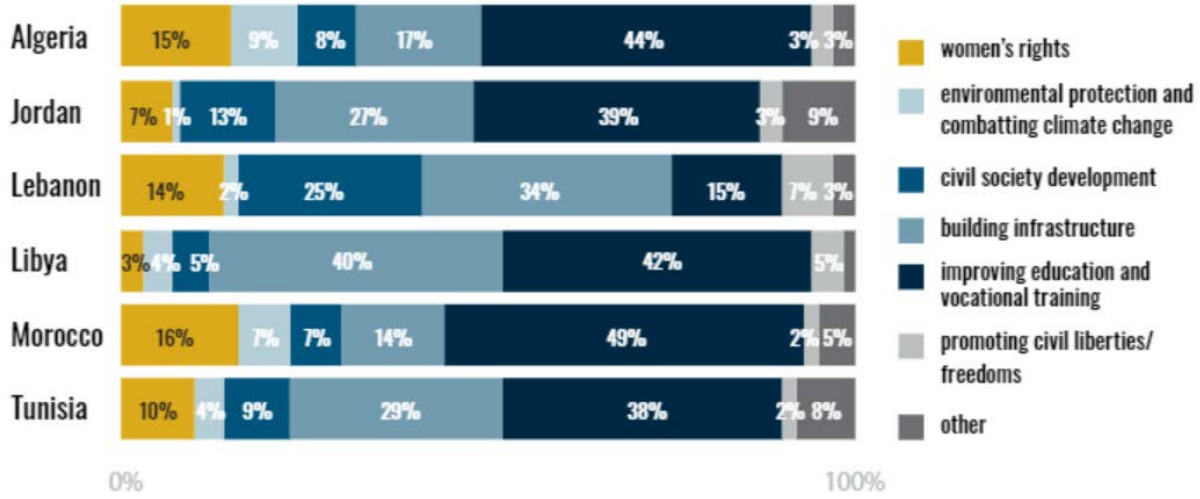

Source: Arab Barometer poll, wave VI, part 3, 2021.

خلال فترة الثماني سنوات هذه، أجرى "معهد واشنطن" استطلاعاته في الدول العربية من خلال شركة لأبحاث المستهلكين. وشكل المستجيبون في كل استطلاع عينة وطنية تمثيلية من 1000 مواطن أُجريت معهم مقابلات شخصية باستخدام إجراءات موحدة لعينات تم فيها مراعاة الاحتمالات الجغرافية وتضمن السرية. كما تضمنت هذه الدراسة حزمة بيانات لاستطلاعات أجرتها شركة "الباروميتر العربي" - وهي شركة مستقلة تتخذ من برينستون، نيو جيرسي، مقراً لها وتملك العديد من الشركات التابعة لها في الخارج - في الفترة بين عام 2020 و 2022. ومن أجل توفير المزيد من البيانات التفصيلية الخاصة بالدولة الواحدة، تم كذلك تضمين الاستطلاع الذي يمتد من 2014 إلى 2022 المعد من قبل "المعهد الجمهوري الدولي" في الأردن ومن "المعهد المستقل للإدارة ودراسات المجتمع المدني" (IIACSS) في العراق بقيادة منقذ الداغر.

وتشمل الاستطلاعات أيضاً جدولة متقاطعة حسب الفئات الفرعية الديمغرافية، وتحديداً السن والانتماء الديني. وبصورة عامة، لم تُظهر النتائج تضارباً ملحوظاً من الناحية الإحصائية حول الأسئلة المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان عند تقسيم البيانات إلى فئات عمرية أصغر سناً وأكبر سناً (مجموعات 18-29 و30 أو أكثر)، وهو اتجاه مدعوم في الجدولة المتقاطعة لـ "الباروميتر العربي". كما لوحظ أيضاً وجود تباين واضح بين الجماعات الدينية في القضايا ذات الصلة.

وتختلف إمكانية الوصول إلى استطلاعات الرأي أيضاً اختلافاً كبيراً حسب البلد. على سبيل المثال، تميزت استطلاعات الرأي الفلسطينية ببياناتها التي جمعت على مدى عقود وحظيت، على أقل تقدير، بقبول "السلطة الفلسطينية" على مضض. ويشمل التميز أيضاً الأردن حيث ترصد المملكة بدقة الجهود المبذولة في الاستطلاعات. في المقابل، شكلت الاستطلاعات الشعبية في دول الخليج نوعاً من التحدي، بحيث كان من الصعب الحصول على البيانات. أما في الدول التي تفرض الحظر المطلق، مثل سوريا، فإن جهود الاقتراع مستحيلة بكل بساطة. وعلى ضوء ذلك، فإن الجماهير العربية الوحيدة المستبعدة كلياً من هذا النقاش هي سوريا واليمن وعُمان.

قياس الثقة

لفهم ما تريده الجماهير العربية على وجه التحديد في الأنظمة الديمقراطية بشكل أفضل، لا بد أولاً من فهم نظرتهم إلى دور الديمقراطية في حياتهم اليومية. في عام 2021، طلب استطلاع "الباروميتر العربي" من الجماهير العربية تحديد "الخصائص الأساسية" للديمقراطية، فحدد غالبية المشاركين المساواة في الحقوق والإنتخابات الحرة، وقدرة الحكومة على تلبية احتياجات الناس الأساسية "كخصائص أساسية" (انظر الشكل 3).

وتُظهر (استطلاعات) "الباروميتر العربي" و "مؤشر الرأي العربي"، الذي يستضيفه "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" الذي يتخذ من الدوحة مقراً له، أيضاً اتجاهات معاكسة غير متوقعة حول نظرة الجماهير العربية إلى حكوماتها. فعندما طُلب من المشاركين في استطلاع "مؤشر الرأي العربي" في الفترة 2019-2020 ترتيب المؤهلات الديمقراطية لبلدانهم، اختلفت الردود بشكل حاد عن ردود أولئك الذين يتبعون مقاييس تقليدية أكثر للديمقراطية كما تم قياسها من الخارج. ومن بين المواطنين الذين شملهم الاستطلاع، منح المشاركون السعوديون بلدهم أعلى تقييم للديمقراطية في "الباروميتر العربي" (7.7 من 10)، في نسبة متعادلة تقريباً مع قطر (7.5). وفي الاستطلاع الأخير لـ "الباروميتر العربي" الذي شمل المملكة العربية السعودية عام 2011، وافقت نسبة عالية كذلك من المشاركين السعوديين على أن بلادهم تتمتع بمؤهلات ديمقراطية قوية.

Figure 3.

As long as the government can maintain order and stability in the country, it does not matter whether it is democratic or undemocratic.

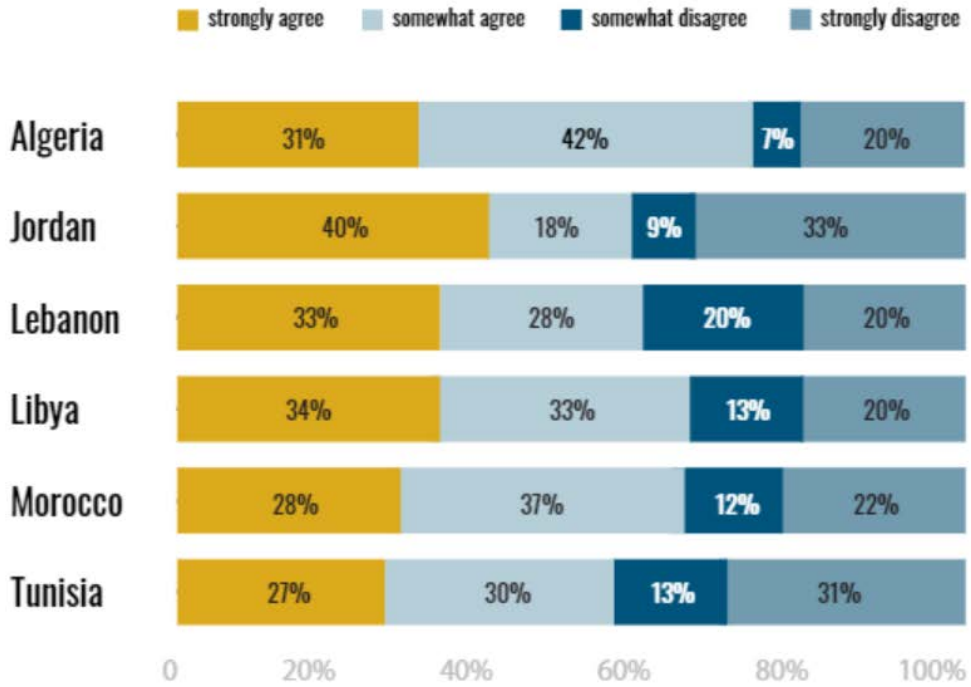

Source: Arab Barometer poll, wave VI, part 2, 2020.

كما حاز الاستقرار على مكانة بارزة في الردود المتعلقة بالديمقراطية. فقد وافق أكثر من نصف المشاركين في جميع البلدان التي شملها استطلاع "الباروميتر العربي" عام 2021، أي الأردن ولبنان والجزائر وليبيا

والمغرب وتونس، على أنه لا يهم ما إذا كانت بلادهم ديمقراطية "طالما أن الحكومة قادرة على الحفاظ على النظام والاستقرار".

ولكن هذه الأرقام لا تروي القصة كاملة. ففي حين أعربت الجماهير العربية عن استيائها بوضوح في استطلاعات الرأي العام، ذكر المشاركون في استطلاعات "مؤشر الرأي العربي" أنهم لا يستطيعون التعبير عن هذا الاستياء علناً. وقال ثلاثون في المائة من المشاركين في استطلاعات "مؤشر الرأي العربي" إن انتقاد حكوماتهم يعد أمراً مستحيلاً، مع تسجيل التصنيف الأدنى (الأقل قدرة على الانتقاد) في المملكة العربية السعودية (3.9) والأراضي الفلسطينية (4.6) والأعلى في تونس (6.9) ما قبل 25 تموز/يوليو (2021)، قبل أن يعلّق الرئيس سعيّد البرلمان المنتخب للبلاد. وبالمثل، في استطلاعات الرأي التي أجراها "معهد واشنطن" في تموز/يوليو 2020، اتفق الكثير من المصريين (68٪) والأردنيين (43٪) والسعوديين (58٪) والإماراتيين (49٪) على أن بلدانهم تولي اهتماماً ضئيلاً للغاية "للرأي العام بشأن سياساتها". ولكن الاستطلاع التالي يوضح أن العديد من المشاركين الذين لا يفصحون عن هوياتهم ينتقدون فعلياً حكوماتهم، حتى في القضايا الحساسة. وتساعد هذه الردود في تقييم ردود المشاركين الذين قد يمدحون حكوماتهم بشكل غير متوقع.

على سبيل المثال، أكد المشاركون في استطلاعات الرأي التي أجراها "معهد واشنطن" مراراً وتكراراً على أهمية الإصلاحات السياسية والاقتصادية. وعندما سئلوا عما إذا كانت هذه الإصلاحات "أكثر أهمية لبلدنا من أي قضية تتعلق بالسياسة الخارجية"، الأمر الذي يعني تجنب التورط في أية حروب، وافقت الأغلبية في كل دولة على ذلك منذ أن بدأت استطلاعات الرأي للمرة الأولى عام 2017. وفيما يتعلق بهذا السؤال، ازداد كذلك تأييد الإصلاحات في الدولتين الخليجتين الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بين عامي 2017 و2021.

يمكن إرجاع التناقضات الواضحة إلى الإستياء العميق لدى الجماهير العربية بشأن قضايا الحوكمة، حيث عبّر اللبنانيون الذين شاركوا في الاستطلاع عن سخطهم بشكل أكثر حدة حتى قبل انزلاق البلاد كلياً نحو الانهيار الاقتصادي في خريف عام 2019. وتشير استطلاعات الرأي التي أجراها المعهد إلى أنه في حين أن اللبنانيين قد يكونون منقسمين بشدة حول العديد من القضايا الأخرى، إلا أن هناك شبه إجماع على وجهة نظر مفادها أن بيروت لم تفعل منذ سنوات سوى "القليل جداً" لمواجهة تحديات الحوكمة، بما في ذلك ما أطلق عليه "البنك الدولي" منذ ذلك الحين تسمية "مخطط بونزي" للمالية العامة، مما تسبب في "معاناة اجتماعية واقتصادية غير مسبوقة".[9]

يمكن أن تتحسن الآراء بشأن الحوكمة بشكل ما حسب الظروف الاقتصادية للبلد، مع تسجيل انقسام ملحوظ في مصر والأردن ورضا أكبر في الخليج، حيث حصلت الإمارات العربية المتحدة وقطر على أعلى الدرجات. (فيما يتعلق بالفساد في القضايا ذات الصلة، كانت المواقف في دول الخليج أقل تفاؤلاً بكثير، كما سيتبين لاحقاً).

وبشكل عام، يؤكد "الباروميتر العربي"، الذي يوفر المزيد من البيانات عن شمال إفريقيا وبدرجة أقل عن الخليج، هذه الانطباعات حين تحدث مثل هذه التباينات. ووفقاً لأحدث بياناته، أفاد حوالي نصف المشاركين في الجزائر والأردن وليبيا بأنهم راضون بشكل عام عن الحوكمة في بلدانهم، مع تصدر المغرب بنسبة 72٪. في المقابل، أفاد ما لا يقل عن ثلاثة أرباع اللبنانيين والتونسيين والعراقيين بأنهم "غير راضين"، مع إشارة نصفهم أو أكثر إلى أنهم "غير راضين على الإطلاق".

وفي لبنان وتونس والعراق، يتركز انعدام الثقة في الهيئات الحاكمة بشكل خاص في المؤسسات التشريعية. ففي استطلاع "الباروميتر العربي"، أفادت الأغلبية في الدول الثلاث بأنها "لا تثق على الإطلاق" في "مجلس وزراء" حكومتها. في الجزائر، أجاب 42٪ من المشاركين بالمثل. وبينما عبّر عدد أقل من الأردنيين (37٪) عن عدم ثقتهم في هيئاتهم التشريعية على الإطلاق، تبقى التوقعات العامة منخفضة لدى معظمهم. واعتبر 92 بالمائة من المشاركين في استطلاع أجراه "المعهد الجمهوري الدولي" عام 2021 أن برلمانهم لم يسجل *أي* إنجازات في العام الماضي تستحق الثناء.[10] وتتناقض هذه الآراء مع الآراء في المغرب، وبشكل مدهش في ليبيا، حيث أفاد نصفهم بأنهم يمتلكون "قدراً كبيراً" أو "الكثير جداً" من الثقة في هذه المؤسسات.[11]

ويتعزز عدم الرضا عن الحوكمة أيضاً في إبداء المشاركين العرب آراءً أكثر إيجابية حول الأنظمة القانونية والمؤسسات العسكرية العربية. وبإستثناء الشكوك التي أبداها اللبنانيون بشأن نظامهم القانوني، فقد أعرب عدد أكبر بكثير من التونسيين (40٪) عن ثقتهم الكبيرة في أنظمتهم القانونية بالمقارنة مع الحكومة، على الرغم من أن محاولة الرئيس سعيّد إصدار قرارات واسعة النطاق برد دعاوى قضائية ووضع صلاحيات رئاسية جديدة في تعيين القضاة قد تقوض هذه الثقة.[12] وتنطبق نتائج مماثلة على العراق، فوفقاً لاستطلاع أجراه "المعهد المستقل للإدارة ودراسات المجتمع المدني" في آذار/مارس 2022، أعرب نصف المشاركين تقريباً عن ثقتهم في القضاة فيما أعرب 21% فقط عن ثقتهم في البرلمان.[13] وعبّر معظم الأردنيين عن مواقف إيجابية تجاه محاكمهم، بحيث يثق 73% فيها. ولا يزال الدعم الذي تحظى به القوات المسلحة هو الأقوى، بحيث تشعر نسبة تتراوح بين 43٪ (لبنان) و79٪ (الأردن) من الجماهير التي شملها استطلاع "الباروميتر العربي" "بقدر كبير من الثقة" في مؤسساتها العسكرية الوطنية.

وبالعودة إلى المعضلة التشريعية في الأردن، تقدم المزيد من البيانات الدقيقة نظرة ثاقبة عن أسباب السخط هناك. فقد أفاد 99٪ من المشاركين في الإستطلاع وهو رقم مثير للدهشة أنهم لا ينتمون إلى أي حزب أو حركة سياسية، الأمر الذي يعكس نفوراً كبيراً من المشاركة في العملية السياسية. بالإضافة إلى ذلك، لا يعتقد 80٪ أن الانتخابات "تعكس بدقة إرادة الشعب الأردني". ويقول 63٪ إنهم "لن يصوتوا بالتأكيد" إذا أجريت انتخابات برلمانية غداً، في ارتفاع من 50٪ عام 2019. أما الآراء حول الانتخابات المحلية فكانت أفضل بقليل، بحيث أفاد حوالي نصف المشاركين (52٪) أنهم سيقاطعونها. ومن بين هؤلاء المقاطعين المحتملين، قال نصفهم تقريباً إن موقفهم يستند على فكرة مفادها بأنه "لن يتغير شيء".

وعلى غرار الأردنيين، أعرب العراقيون المشاركون في الاستطلاع عن قناعتهم التامة بأن مشاركتهم في العملية السياسية لن تُحدث أي تغيير. إن الانتخابات المبكرة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر 2021 كانت نتيجة للضغط الشعبي، الأمر الذي يمكن التوقع بأن يُترجم على أنه نظرة تفاؤلية بشان الإصلاح. ولكن الاستطلاعات التي أجراها "المعهد المستقل للإدارة ودراسات المجتمع المدني" في الأشهر التي سبقت التصويت أظهرت أنه حتى بين أولئك الذين يعتقدون أن العراقيين العاديين يمكن أن يؤثروا في عملية صنع القرار في بلادهم، رأى 14٪ فقط من السنة، و11٪ من الشيعة، و31٪ من الأكراد الذين شملهم الاستطلاع إمكانية حدوث ذلك من خلال التصويت.[14] وقد أثبت الواقع الصارخ على الأرض اليوم صحة هذه الشكوك. على الرغم من أن الكثيرين أشادوا بالانتخابات باعتبارها الأكثر نزاهة في تاريخ العراق، إلا أن عملية تشكيل الحكومة كانت كارثية، إذ طغت عليها النزعة الطائفية وتخللتها احتجاجات عنيفة ولم يتم تشكيل حكومة حتى بعد مرور عام كامل تقريباً.

وفي الأراضي الفلسطينية، يعد عدم إجراء انتخابات على الرغم من الوعود المتكررة من القادة السياسيين مصدراً مستمراً للإحباط العام. فقد عبّر سكان غزة على وجه الخصوص عن دعمهم القوي لإجراء انتخابات في استطلاع "معهد واشنطن"، وأعربت الأغلبية في الضفة الغربية والقدس الشرقية عن رغبة مماثلة. ولكن هذه الآراء لا تعبر عن ثقتهم في النظام السياسي، حيث يعتقد غالبية الفلسطينيين أنه عليهم الضغط بقوة أكبر ضد فساد السلطة الفلسطينية و"حماس".

التحديات العميقة للمصاعب الاقتصادية والفساد

وفقاً للمشاركين في الاستطلاعات، ترى الجماهير العربية أن التحديات الاقتصادية تشكل عائقاً أساسياً أمام تطور الحريات الديمقراطية (انظر الشكل 4). فقد اعتمد العقد الإجتماعي القائم بين الحكومات العربية ما بعد فترة الاستعمار وبين الشعوب إلى حد كبير على الضمانات الاقتصادية، التي تتضمن توفير دعم سخي للمواد الغذائية الأساسية والاعتماد على القطاع العام كرب عمل أساسي لتوظيف المواطنين. وقد أكدت بيانات استطلاع "الباروميتر العربي" على أن الجماهير ستواصل التمسك بهذا الإنطباع العام عن أهمية الدعم الحكومي الأساسي للإقتصاد في الأنظمة الديمقراطية.

Figure 4.
Essential characteristics of democracy: basic necessities like food, clothes, and shelter are provided for all.

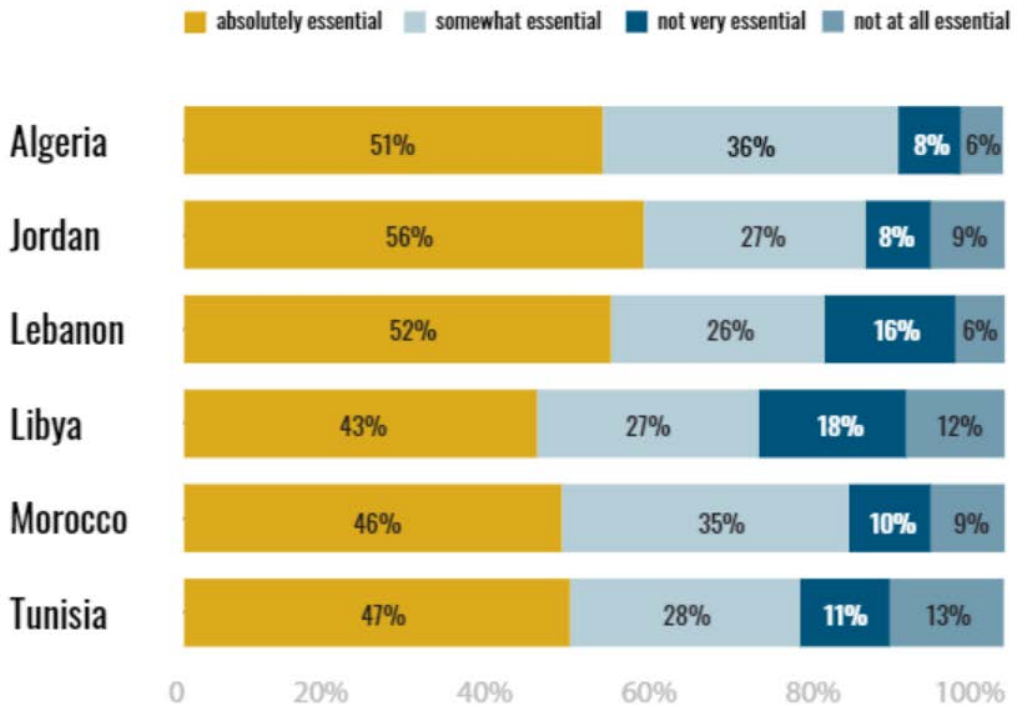

Source: Arab Barometer poll, wave VI, part 2, 2020.

ولكن العديد من الحكومات تفشل على هذا الصعيد. فقد شكّل الأمن الغذائي تحدياً مستمراً في العالم العربي، قبل وقت طويل من الغزو الروسي لأوكرانيا، الذي أدى إلى انخفاض حاد في الإمدادات العالمية للمواد الغذائية الأساسية المتاحة. وفي عام 2021، قال 46٪ من المشاركين في استطلاع "الباروميتر العربي" من الدول غير

الخليجية إن "الطعام الذي اشتريناه لم يكفِ ولم يكن لدينا المال لشراء المزيد" واقع فعلي أحياناً أو في كثير من الأحيان. وترى أغلبية كبرى في الجزائر والعراق والأردن ولبنان وتونس أن الوضع الاقتصادي الحالي في بلادهم سيىء (المغاربة أكثر تفاؤلاً نوعاً ما ومن المدهش أن الليبيين هم كذلك أيضاً).

تجدر الإشارة إلى أن هذه الآراء تتوافق إلى حد ما مع المواقف تجاه الحوكمة بشكل عام. فالمغاربة كانوا على الأرجح أكثر ثقة في حكومتهم وأكثر تفاؤلاً فيما يخص ظروفهم الاقتصادية. أما الجمهور اللبناني والتونسي والعراقي فعبّروا عن استيائهم الشديد من أوضاعهم الاقتصادية والحوكمة. حتى في الأردن، حيث لم تكن الأرقام بذلك القدر من القتامة، ربط العديد من المشاركين في الاستطلاع بين الأوضاع الإقتصادية والحوكمة. وعندما سألهم "المعهد الجمهوري الدولي" في عام 2019 عن مدى اعتبارهم الوضع الاقتصادي الحالي للبلاد "عقبة أمام تطور الديمقراطية"، أفاد 76٪ من الأردنيين أن لذلك تأثير على الديمقراطية إلى حد كبير.

ويعتقد الكثير من الأردنيين أن هذه الظروف الاقتصادية كان لها تأثير أكبر من العقبات الأخرى المحتملة. وبالمقارنة، اعتبر 56٪ من المشاركين في الاستطلاع أن "الافتقار إلى الإرادة السياسية" أو "الضغط الخارجي الهادف إلى منع الديمقراطية في الأردن" يشكلان عقبتان رئيسيتان. وأشار أقل من النصف (43٪) إلى أن "الافتقار إلى الحريات المدنية والحقوق السياسية" يؤثر بشكل كبير على الديمقراطية. واتضح أكثر أن المشاركين في الاستطلاع يعطون الأولوية للحقوق الاقتصادية على الحقوق السياسية والحريات المدنية عندما طُلب منهم تصنيف ما يعتبرونه أقوى عقبة أمام الديمقراطية. فقد اختارت الأغلبية الكبرى (43٪) مجدداً "الوضع الاقتصادي الحالي"، مقارنةً بنسبة 4٪ فقط التي ذكرت ضعف الحريات المدنية والحقوق السياسية.

وتتجلى حالة الإستياء من الأوضاع الاقتصادية في بعض أجزاء الخليج بصورة أوضح من بعض المخاوف الأخرى المتعلقة بالحوكمة. فعند سؤالهم في الاستطلاع الذي أجراه "معهد واشنطن" في تشرين الأول/أكتوبر 2019 ومرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، اعتبر عدد كبير من المشاركين من جميع البلدان باستثناء الإمارات العربية المتحدة وقطر أن بلادهم لم تبذل جهوداً كافية على الإطلاق لمعالجة "المشاكل الاقتصادية والمصاعب اليومية". وفي حين انخفض هذا الرقم بشكل طفيف في مصر من 53٪ إلى 47٪، بقيت المملكة العربية السعودية (38٪) والبحرين (42٪) والأردن (54٪) ولبنان (96٪) متعادلة إحصائياً خلال فترة السنتين. كما وافق عدد كبير من الكويتيين (45٪) على تلك العبارة، على الرغم من أن آرائهم تم استطلاعها في عام 2019.

وذكرت نسبة مماثلة أو حتى أعلى من المشاركين في كل بلد أن الدولة لم تبذل جهوداً كافية مطلقاً لمكافحة الفساد في الاقتصاد والسياسة. وفي حين اعتبر 11٪ فقط من القطريين أن الدولة لا تبذل جهوداً كافية بشأن القضايا الاقتصادية، وافق 30٪ على أن الجهود المبذولة لمكافحة الفساد لم تكن كافية مطلقاً. كما قفزت نسبة القلقين من الفساد في البحرين والمملكة العربية السعودية مقارنةً بأولئك الذين أعربوا عن مخاوفهم الاقتصادية، إذ وافق 56٪ في كل دولة على أنه لا تُبذل جهود كافية على الإطلاق لمكافحة الفساد. وعند استطلاع آرائهم في عام 2019، عبّر 61٪ من الكويتيين كذلك عن هذا الرأي.

وتسلط هذه النتائج الضوء على تصاعد حالة الإستياء من الفساد إلى درجات عالية فهناك شبه إجماع لدى المشاركين حيث وافق حوالي نصف الأردنيين والمصريين والبحرينيين والسعوديين (إلى جانب 97٪ من اللبنانيين) على أن هذه مشكلة لا تحظى بالقدر الكافي من الإهتمام. وفي حزيران/يونيو 2022، وافق عدد كبير من الفلسطينيين أيضاً على الاقتراح الأكثر مباشرة بأن عليهم "الضغط بقوة أكبر لاستبدال قادتهم السياسيين بقادة أكثر فعالية وأقل فساداً"، إذ وافق 63٪ من فسلطينيي الضفة الغربية و79٪ من فلسطينيي قطاع غزة إلى

حد ما أو بشدة على وجوب القيام بذلك. فضلاً عن ذلك، تم تأكيد هذه المواقف من خلال مسوحات استطلاع "الباروميتر العربي".

وكشف استطلاع "الباروميتر العربي" أنه فقط في المغرب، يعتقد أقل من نصف من شاركوا في الإستطلاعات أن الفساد منتشر على المستوى الوطني "إلى حد كبير". وفي غضون ذلك، أصبح الإنطباع العام لدى بعض المشاركين الخليجيين على تعامل الحكومة ضد الفساد أكثر تفاؤلاً. فقد انخفضت نسبة المشاركين من الإمارات الذين يعتقدون أن الحكومة لا تبذل جهوداً كافية من 35٪ في عام 2019 إلى 28٪ في عام 2021، وفي السعودية من 63٪ إلى 56٪ خلال الفترة ذاتها.

والجدير بالذكر أن الآراء الإيجابية نسبياً للمشاركين المغاربة حول نموذج الحوكمة في المملكة، وربما إلى جانب التحديات الواضحة في دول أخرى من المنطقة، مرتبطة على ما يبدو بتغير وجهات النظر العامة تجاه الديمقراطية. وتُجرى الانتخابات في المغرب وفيها برلمان، وتصف هذه المملكة نفسها بأنها نظام ملكي دستوري يتضمن دستورها إصلاحات فرضتها احتجاجات "الربيع العربي". ولكن النظام يستمر في منح الحُكم الملكي صلاحيات واسعة النطاق.

وتُشير أحدث شريحة من بيانات استطلاع "الباروميتر العربي"، التي صدرت في تموز/يوليو 2022، إلى أن المغاربة أصبحوا أقل اهتماماً بالديمقراطية كنموذج للحوكمة.[15] وعلى الرغم من أن 79٪ من المغاربة، حتى عام 2016، أفادوا بأنهم يعتقدون أن الأنظمة الديمقراطية "أفضل من الأنظمة الأخرى"، انخفض هذا الرقم بمقدار 25 نقطة في عام 2022. لذلك بينما لا يزال نصف المغاربة يوافقون على هذه الإفادة، إلا أنهم حالياً الوحيدون بين الجماهير العربية المستطلعة آراؤهم حول هذه المسألة المنقسمون فعلياً حول قيمة الديمقراطية، بينما تأتي مصر ثانياً في معدل النسب المتدنية، حيث لا يزال 65٪ من المشاركين يوافقون على هذا الرأي.

حقوق الإنسان ونظم الحماية القانونية

من الواضح تزايد وتيرة الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة، لكن بيانات الاستطلاع تشير إلى أن المشاركين يرون أيضاً أن حقوق الإنسان مهمة. ففي استطلاعات "المعهد الجمهوري الدولي" في الأردن، تصنف "حقوق الإنسان" مع "التوظيف" كأهم مجال لإصلاحات السياسة المحتملة، بحيث ذكرها أكثر من ربع المشاركين على أنها الأكثر أهمية. ويمكن أن تعكس هذه الآراء نظرة المشاركين أنفسهم إلى طريقة تعامل الحكومة معهم. على سبيل المثال، أفاد عدد قليل من العراقيين من أي خلفية ديموغرافية، سواء من السنة (31٪)، أو الأكراد (24٪) أو الشيعة (18٪)، بأن الحكومة تعاملهم بشكل عادل ومنصف، مع تراجع هذه الأرقام بسرعة عن السنوات السابقة.[16]

لقد حرصت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على دعم حقوق الإنسان، سواء تلك المتعلقة بالأقليات أو الجنس أو قضايا المعارضين السياسيين، وعادة ما يتم تضمينها في المداولات كما يتم وضعها في بعض الأحيان كشروط في سياساتها المتعلقة بالعلاقات مع الشرق الأوسط. ولكن عند اختيار نوعية قضايا حقوق الإنسان التي يجب التركيز عليها، فإن على صانعي السياسات في الولايات المتحدة إدراك حقيقة أن بعض القضايا تحظى بشعبية أكثر من غيرها، وأن تدخّل الولايات المتحدة في بعض القضايا قد يكون غير مجدٍ وقد يأتي حتى بنتائج عكسية.

وإحدى القضايا التي يمكن حدوث سوء فهم بشأنها هي حقوق المرأة حيث لا تتماهى آراء الجماهير في الشرق الأوسط بالضرورة مع تصورات الولايات المتحدة بشأن الدول التي يجب مطالبتها بتحقيق المساواة بين الجنسين (انظر الشكل 5). وبصورة أوضح، فمن المرجح أن يرى المواطنون اللبنانيون وليس السعوديون أن بلدهم لا

يبذل جهوداً كافية لحماية حقوق المرأة، وفقاً لاستطلاعات "معهد واشنطن" حيث أن 53٪ من اللبنانيين يؤيدون ذلك مقارنةً بـ 21٪ من السعوديين. فضلاً عن ذلك، فقد كان رد اللبنانيين على هذا السؤال مختلفاً إلى حد كبير عن ردود غيرهم من الشعوب، ففي عام 2019، رأت الغالبية العظمى من الأردنيين (86٪) والمصريين (83٪) والإماراتيين (82٪) والكويتيين (78٪) والسعوديين (77٪) أن بلادهم كانت تقوم إما "بالقدر المناسب" أو *أكثر من اللازم* لتعزيز "الفرص والمساواة للمرأة". وظلت هذه الأرقام ثابتة من العام السابق.

وتعكس استطلاعات الرأي الأخرى أيضاً تناقضاً بشأن المساواة الكاملة بين الجنسين، لا سيما في المسائل المتعلقة بالسياسة أو قانون الأحوال الشخصية. وقد وافق 53 في المائة من المشاركين الذكور و43 في المائة من الإناث في استطلاع "الباروميتر العربي" لعام 2020 على الأقل إلى حد ما على العبارة التي مفادها أن "الرجال بشكل عام أفضل في القيادة السياسية من النساء".[17] وبينما تشير بيانات 2021-2022 إلى بعض التحول في هذه المسألة، يبدو أن الأغلبية في كل بلد باستثناء المغرب (49٪) وتونس (40٪) ولبنان (36٪) ما زالت متمسكة بهذا الرأي. كما جاءت النسب المئوية متشابهة إلى حد كبير فيما يتعلق بتأييد التصريحات الجنسانية في الحياة الشخصية: "يجب على الرجل أن يتخذ القرار النهائي في جميع القرارات المتعلقة بالأسرة".[18]

فضلاً عن ذلك، في السنوات الأخيرة، ساهم الدمج السياسي للمرأة المفروض من المستويات العليا إلى المستويات الدنيا في التغاضي عن إجراءات كان الهدف منها إحكام السيطرة على السلطة على الرغم من أنها كانت تتدثر بثوب المساواة. على سبيل المثال، عندما بدأ الرئيس سعيّد بإحكام سيطرته على السلطة، عين أول رئيسة للوزراء، فيما يشير الرئيس المصري السيسي مراراً إلى التمثيل النسائي في البرلمان الذي لا يملك سلطة تشريعية فعلية.[19]

وقد تؤثر هذه التصرفات سلبياً على الجهود الرامية إلى إدماج المرأة في السياسة. ففي عام 2012 ولأول مرة في تاريخ الجزائر وصلت أعداد كبيرة من النساء إلى البرلمان لشغل مقاعد بما يتناسب مع النسبة المحددة للنساء التي تم اقرارها مؤخراً. ولكن أدى افتقارهنّ للخبرة في مجال العمل السياسي الرسمي إلى حدوث رد فعل شعبي قوي ضد ما سُمي بـ "برلمان مصففات الشعر"، وتراجع التمثيل النسائي منذ ذلك الحين بشكل حاد بعد إسقاط نظام الحصص.[20]

Figure 5.

October 2019: How is your country dealing with promoting opportunity and equality for women?

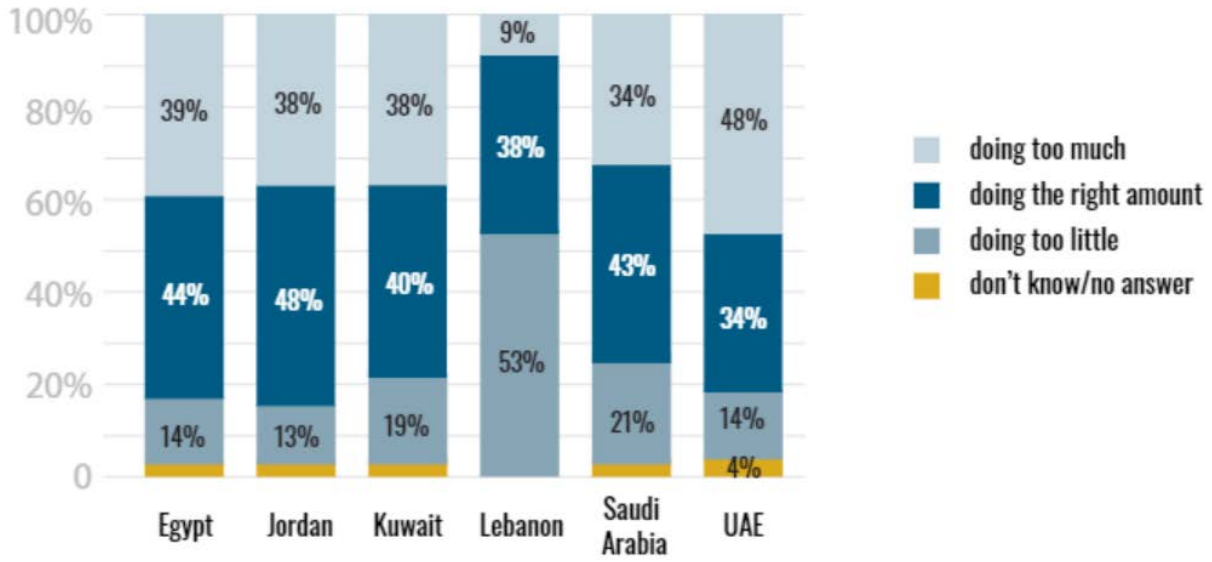

Source: Washington Institute.

يمكن أن تختلف الآراء العامة حول المساواة في قضايا الأحوال الشخصية أيضاً بشكل كبير. فقد أيد الأردنيون في استطلاعات "المعهد الجمهوري الدولي" بأغلبية ساحقة المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء فيما يتعلق ببدء الطلاق، ووافقوا على حق المرأة في رفض الزواج المرتب. من ناحية أخرى، رفض الرجال والنساء بأغلبية ساحقة قانوناً يمنع الرجل من الزواج بأكثر من إمرأة واحدة. كما أن 72٪ من النساء و76٪ من الرجال يعارضون بشدة أن يكون ميراث المرأة مساوياً لميراث الرجل.

ولا تعتقد الجماهير العربية على ما يبدو أن جهود الولايات المتحدة في الترويج للمساواة بين الجنسين مجدية. فعندما سُئلوا في استطلاع لـ "الباروميتر العربي" لعام 2020 عن المدى الذي تساهم فيه المساعدات الأمريكية في "تعزيز حقوق المرأة"، تجاوزت أعداد المشاركين الذين يعتقدون أنها لا تقوم بذلك على الإطلاق أعداد من قالوا إنها تقوم بذلك "إلى حد كبير" في كل دولة شملها الاستطلاع.

إن هذا لا يعني أن تشجيع الولايات المتحدة للمساواة بين الجنسين في الدول العربية أمر غير مهم، ولا أن نوعاً ما من الإصلاحات لا يحظى بدعم شعبي. ولكن في ذلك إشارة إلى أن التركيز على جوانب معينة من المساواة بين الجنسين سيحظى بدعم شعبي أكثر من التركيز على جوانب أخرى. وتشير بيانات الاستطلاع أيضاً إلى أن التركيز على حقوق المرأة سيحظى بدعم عام في بعض البلدان بصورة أوسع من بلدان أخرى.

كما يمكن أيضاً رؤية بعض الأنماط فيما يتعلق بنظرة المواطنين من الدول العربية للحريات الفردية والخصوصية (انظر الشكل 6). فقد طلبت استطلاعات الرأي التي أجراها "معهد واشنطن" بين عامي 2018 و2021 من المشاركين تقييم أداء بلادهم فيما يتعلق بـ "حماية الحريات وخصوصية المواطنين". وخلال تلك الفترة، قفزت نسبة اللبنانيين الذين يعتقدون أن بلادهم *لا تبذل جهوداً كافية* 30 نقطة (لتبلغ 87٪)، بينما قفزت نسبة الأردنيين 40 نقطة (لتبلغ 52٪). وظلت مصر مستقرة عند نسبة 42٪. في المقابل، في دول الخليج التي

يمكن قياس التوجهات فيها، حدثت تحولات في الاتجاه المعاكس: في المملكة العربية السعودية، انخفضت النسبة من 36٪ إلى 29٪، وفي الإمارات العربية المتحدة من 33٪ إلى 26٪.

Figure 6.
November 2021: How is your country dealing with protecting the freedoms and privacy of individual citizens?

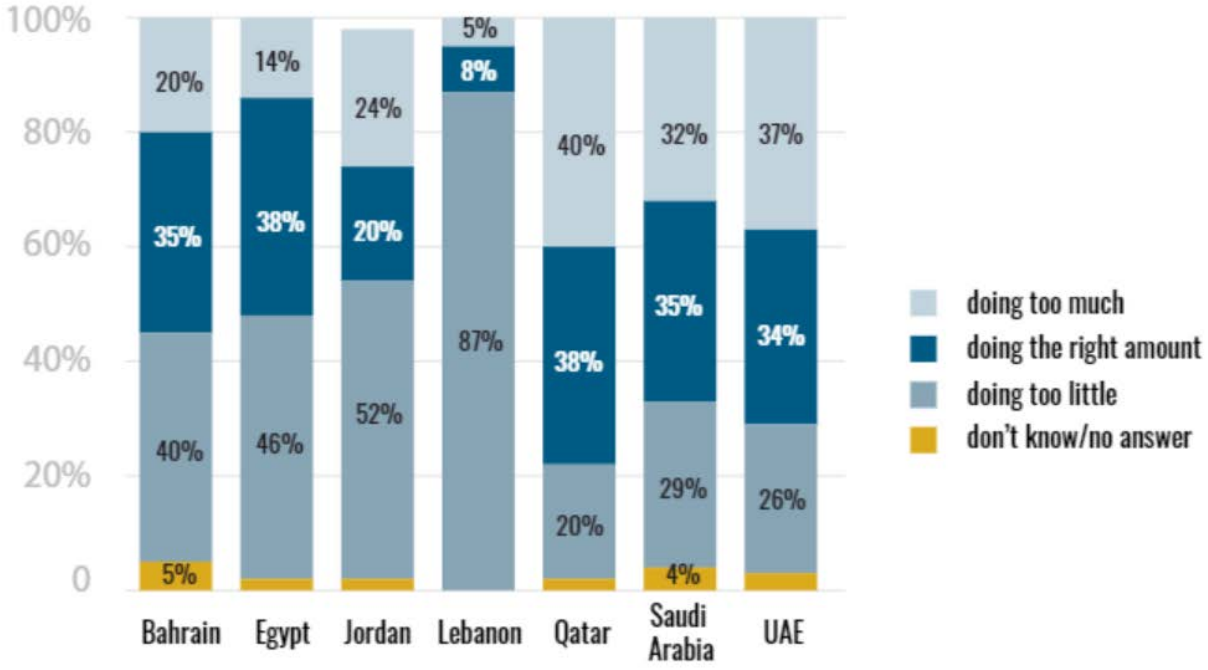

Source: Washington Institute.

ووفقاً لاستطلاعات "معهد واشنطن" لعام 2022، فإن بعض الجماعات الدينية تعتبر الولايات المتحدة قوة توفر الحماية. على سبيل المثال، إن نسبة كبيرة من الأقلية المسيحية في مصر (40٪) ومن اللبنانيين السنة والمسيحيين (40٪-50٪) أعربت عن أنها "تعترض بشدة" عند سؤالها عما إذا كانت تفضل اللجوء إلى الصين أو روسيا إن لم يعد بالإمكان الوثوق في الولايات المتحدة.

كما يبدو أن الجماهير العربية تدعم إقامة علاقات أفضل مع "مسيحيي العالم". فقد وافقت الأغلبية في مصر والأردن والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عام 2019 على أنه "يجب علينا إظهار المزيد من الاحترام... وتحسين علاقاتنا معهم". وقد اختلفت المواقف كثيراً عند الرد على السؤال ذاته فيما يتعلق باليهود، حيث اعترض 85٪ على الأقل من كل جمهور على ذلك. ولكن البيانات التي تم جمعها من دول الخليج في فترة لاحقة بعد توقيع "اتفاقيات إبراهيم"، وهي اتفاقيات وقعتها إسرائيل مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان في عام 2020، إلى جانب اتفاقية منفصلة ولكن موازية مع المغرب، أظهرت بعضاً من اللين في أجزاء من الخليج في الأنشطة الرياضية وفي العلاقات التجارية مع الإسرائيليين، وربما مع اليهود الآخرين أيضاً.[21]

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأغلبية في العالم العربي لا ينظرون إلى جماعات الإسلام السياسي كبدائل صالحة. ولكن عندما سئلوا عما إذا كان ينبغي "الاستماع إلى أولئك بيننا الذين يريدون تفسير الإسلام بطريقة أكثر اعتدالاً وحداثة وتسامحاً"، اختلفت الأجوبة اختلافاً كبيراً بحسب الدولة. وفي عام 2019، لم تلقَ هذه الفكرة تأييداً في مصر (21٪) أو في المملكة العربية السعودية (20٪)، وكانت أكثر شعبية في الإمارات العربية المتحدة (29٪). وفي المقابل، وافق 60٪ من اللبنانيين على هذه الفكرة، وهي الأغلبية الوحيدة المسجلة. وبينما وافق قلة في الأردن بشدة على هذه الفكرة، أفاد الثلث بأنهم يوافقون عليها إلى حد ما.

وفي استطلاع أُجري في منطقة الخليج فقط طُرح السؤال مجدداً بعد ثمانية عشر شهراً، تغيرت المواقف بشكل ملحوظ في المملكة العربية السعودية. وبحلول تموز/يوليو 2021، فاقت نسبة السعوديين الذين أعربوا عن تأييدهم لهذا التوجه نسبة الإماراتيين، إذ بلغت 39٪ مقابل 33٪. وكان البحرينيون الذين شملهم الاستطلاع خلال هذه الفترة أكثر تأييداً حتى لهذا الموقف بنسبة 51٪. وتعكس هذه النسبة المئوية الانقسام الديني في المملكة الخليجية الصغيرة، حيث أظهر المشاركون الشيعة نسبة تأييد عالية. كما أظهرت استطلاعات الرأي دعماً شيعياً أكبر في الكويت ولبنان بفارق 17 و27 نقطة على التوالي بين ردود الشيعة والسنة، ولم يكن الأمر كذلك في الإمارات العربية المتحدة بحلول عام 2021 إلا أنه يظهر أيضاً في المملكة العربية السعودية. ففي الحالة السعودية، أظهر التحليل الدقيق أن هذا التحول قد حدث بشكل أساسي بين السنة، حيث كانت نسبة التأييد 15٪ تقريباً عام 2019 لتتضاعف بحلول عام 2021.

وفي تموز/يوليو-آب/أغسطس 2022، ازداد التأييد السعودي للفكرة بشكل أكبر، بحيث ارتفع إلى 42٪، فيما ارتفع التأييد الإماراتي إلى 39٪. واحتفظت العبارة بتأييد ثابت في البحرين خلال فترة الاستطلاع هذه (54٪)، على الرغم من أن نسبة تأييد المشاركين الشيعة كانت على الأرجح أكبر بكثير من نسبة تأييد نظرائهم السنة (58٪ مقابل 48٪). أما بالنسبة للرأي العام المصري، فقد ظل تأييده للعبارة محدوداً في تموز/يوليو-آب/أغسطس 2022، بحيث وافق عليها 23٪ فقط من المشاركين.

والجدير بالذكر أنه حينما تعاد صياغة السؤال للتركيز على التطرف الديني فإن ذلك يقود إلى نتائج مختلفة تماماً. وقد حظيت جهود مكافحة التطرف الديني بدعم كبير جداً في تموز/يوليو 2020، في كل من المملكة العربية السعودية والدول الأخرى التي شملها الاستطلاع. وفي هذا الصدد، فإن 14٪ فقط من المجموعات التي تم استطلاع آرائها رأت أن جهود بلادها في هذا الصدد مبالغ فيها. وعلى الرغم من رسائل السيسي العامة المتسقة التي يصور فيها نفسه على أنه رئيس "قانون ونظام" والتي تركز على مكافحة الإرهاب، يعتقد 64٪ من المصريين أن الدولة لا تبذل جهوداً كافية "لمنع التطرف الديني في مجتمعنا"، مقارنةً بحوالي ثلث الأردنيين أو السعوديين أو الإماراتيين الذين يعتقدون ذلك أيضاً. وكذلك، يرى 59٪ من المصريين أن الدولة لا تبذل جهوداً كافية "للحفاظ على القانون والنظام في الأماكن العامة". ويتعارض هذا القلق مجدداً مع الآراء المتفائلة نسبياً في تلك البلدان الأخرى. وقد أعرب المصريون المسلمون والمسيحيون عن وجهات نظر متكافئة فعلياً بشأن هذه القضايا.

في الوقت نفسه، فإن الدعم الذي تحظى به الجماعات الإسلامية، وتحديداً جماعة "الإخوان المسلمين"، في تراجع. وفي ظل الإستهداف الذي يتعرض له الإسلاميون من قبل العديد من الحكومات بعد أحداث انتفاضات "الربيع العربي"، فإن في نجاحهم في الانتخابات المبكرة في تونس ومصر إشارة إلى أنهم يحظون بتأييد شعبي. وعلى كل حال، فإن الآراء الإيجابية تجاه جماعة "الإخوان المسلمين" لم تبلغ ذروتها منذ الاستطلاع الأول الذي أعده "معهد واشنطن" في عام 2014، بل أنها سجلت تراجعاً في معظم البلدان. وفي قطر فقط، تمسك

حوالي ثلث المشاركين في الاستطلاع بوجهات نظرهم الإيجابية تجاه جماعة "الإخوان" بحلول عام 2020، فيما أظهرت استطلاعات الآراء الأخرى التي جرت في السعودية والإمارات في منتصف العام 2021 ان هناك تراجعاً تدريجياً في التوجهات.

وعلى كل حال، لا يمكن الاستهانة بجماعة "الإخوان المسلمين". فعلى الرغم من تصنيفها كـ "منظمة إرهابية" في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر، إلا أن نسبة ضئيلة (14٪ في السعودية و18٪ في الإمارات في تموز/يوليو 2021، و23٪ في مصر لا تزال تنظر إلى الجماعة نظرة إيجابية عندما تم استطلاع آراء المشاركين في المرة الأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020)، فيما ترتفع النسبة إلى أكثر من الثلث في قطر. وبالنسبة للفلسطينيين، فإن آرائهم عن التنظيم منقسمة بحسب المنطقة، إذ أن غالبية سكان غزة (55٪) أعربوا عن تمسكهم بآرائهم الإيجابية تجاه الجماعة في شباط/فبراير 2020، مقابل 18٪ فقط من فلسطينيي الضفة الغربية.

كما تراجعت شعبية "حماس" بشكل حاد في السعودية والإمارات. فعلى الرغم من أن حوالي نصف السعوديين والإماراتيين كانوا يدعمون "حماس" عام 2014، كان لدى أقل من الربع بحلول تموز/يوليو 2021 وجهة نظر إيجابية "نوعاً ما" في كل من البلدين. ولكن الجماعة التي تتخذ من غزة مقراً لها بقيت تحظى بشعبية نسبية (43٪-47٪) عندما تم إجراء استطلاع الرأي الأخير في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في الأردن والبحرين وقطر. وكذلك، تنقسم المواقف بين الفلسطينيين أنفسهم: في حزيران/يونيو 2022، كان حوالي النصف ينظرون إلى الجماعة نظرة إيجابية.

والأكثر إثارة للدهشة هو أن "حزب الله" لم يحظ بتأييد شعبي واسع خلال العقد الماضي. فبعد الحرب التي خاضها مع إسرائيل في صيف عام 2006، ذاع صيت التنظيم اللبناني وأمينه العام حسن نصر الله، في جميع أنحاء العالم العربي، من الخليج إلى شمال أفريقيا.[22] لكن "حزب الله" لم يبلغ ذروته إلا عندما قاتل، بإيعاز من إيران، ليس إسرائيل بل الشعب السوري، لصالح نظام الرئيس السوري بشار الأسد الوحشي المترنح. ومنذ هذا التحرك تقريباً مع بداية أحداث "الربيع العربي"، لم تتخطَ نسبة تأييد حزب الله العشرة أو العشرين في المائة في أغلب المجتمعات العربية التي شملها الاستطلاع، باستثناء الطائفة الشيعية في لبنان، حيث لا تزال نسبة تأييد التنظيم في الاستطلاعات في حدود الثمانين في المائة.

وعند جمع نتائج الاستطلاعات هذه، وإضافة حالة الإستياء التي يعيشها التونسيون من الهيئة التشريعية التي يقودها "حزب النهضة" الإسلامي، نلاحظ أن الأحزاب الإسلامية لا تحظى بدعم واسع النطاق في كل دولة شملها الاستطلاع تقريباً، مع الأخذ في الإعتبار مؤيديهم الثابتين. وفي هذه النقطة يعلو من جديد صوت الحوكمة والحقوق على الأيديولوجيا في الخيارات السياسية التي يفضلها العرب المشاركون في الاستطلاعات.

العبر التحذيرية المستقاة من لبنان والعراق وتونس

ليس بالأمر المفاجئ أن يكون لبنان مراراً وتكراراً في صدارة الشعوب المحبطة نسبة إلى الكوارث الاقتصادية والإدارية التي تواجهها البلاد منذ سنوات. كما برز لبنان في تسيير الاحتجاجات الجماهيرية رداً على هذه الكوارث، وأظهر بأن هناك تعبئة بشرية فعلية وراء أرقام الاستطلاعات. فضلاً عن ذلك، في لبنان، فشلت التصورات الدولية في توجيه التغييرات نحو معالجة مخاوف الشعب المتعلقة بالحوكمة. هنا، تصنف تقييمات المنظمات غير الحكومية المستقلة والموثوقة، مثل تلك التي نشرتها منظمة "فريدم هاوس" و"منظمة الشفافية الدولية" وغيرها، البلدان بحسب المقاييس المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية، من خلال تقييم المحللين

للمقاييس بما في ذلك العمليات الانتخابية والمشاركة السياسية وحرية التعبير وسيادة القانون وغيرها من تدابير الحوكمة.[23] على وجه التحديد، قد يكون من المفيد مقارنة نتائج "مؤشر الحرية العالمي" لمنظمة "فريدم هاوس" مع استطلاعات الرأي العام (انظر الشكل 7).[24]

تصنيفات مؤشر الحرية العالمي

المملكة العربية السعودية - 7

ليبيا - 9

البحرين - 12

الإمارات العربية المتحدة - 17

مصر - 18

قطر - 25

العراق - 29

الجزائر - 32

الأردن - 33

المغرب - 37

الكويت - 37

لبنان - 42

تونس - 64

المصدر: منظمة "فريدم هاوس"

من بين جميع الدول العربية التي شملها الاستطلاع، احتلت تونس ولبنان أعلى المراتب من حيث الحريات. ويصنف مرجع كمي آخر وهو "مؤشر بيرغروين للحوكمة" لعام 2019، تونس أيضاً في المرتبة الأولى، بينما يتفوق لبنان على المغرب من حيث نوعية الحياة، ويتفوق العراق على المملكة العربية السعودية ومصر من حيث الديمقراطية.[25] لكن من الواضح أن جماهير "الفائزين" في المؤشر الإقليمي مثل لبنان والعراق يبدون استياءً شديداً انعكس في الاستطلاعات العامة للآراء. وفي كلا البلدين، تصدت الحركات الشعبية للفساد وللفشل الذريع في إدارة مؤسسات يفترض أنها ديمقراطية وطالبت بالإصلاح. وتُظهر الأحداث التي جرت في تونس حيث تم في البداية دعم جهود السيطرة على مقاليد الحكم في ظل الأزمة الوطنية نمطاً مختلفاً من التوجهات.

Figure 7.
2022 Freedom House Global Freedom Scores*

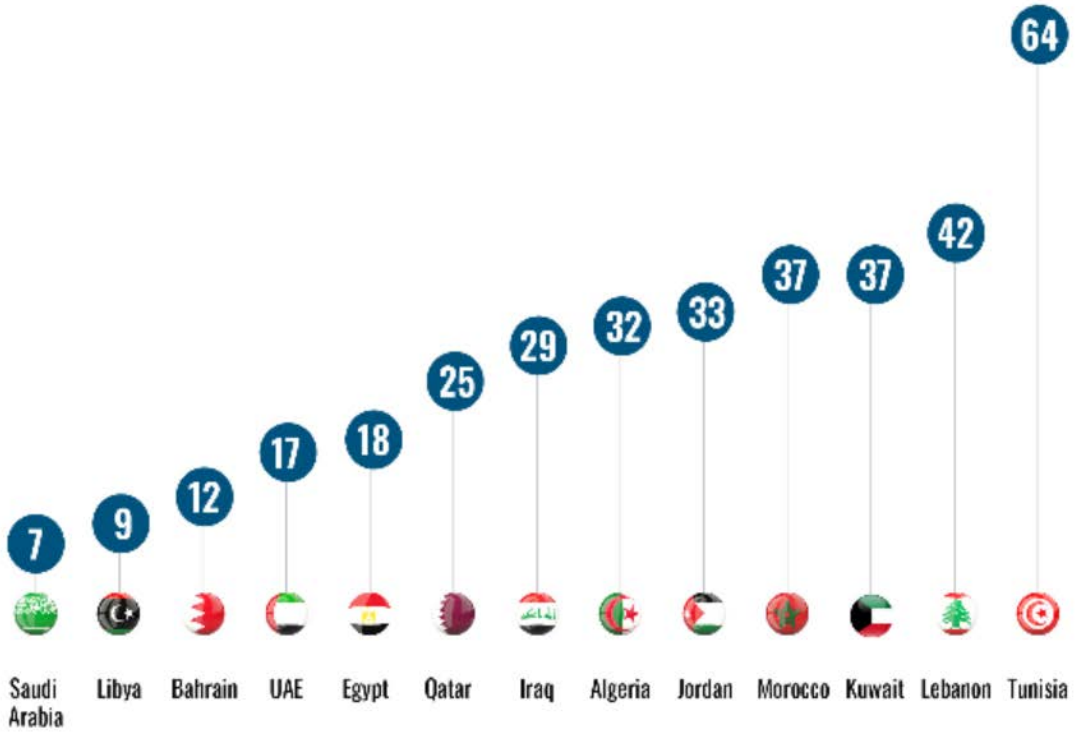

*Based on governance developments in 2021.

وتبعاً لذلك، من الملاحظ أن الإخفاقات في الدول العربية ذات المؤسسات الديمقراطية الأقوى ظاهرياً تعيد تشكيل وجهات النظر حول الديمقراطية في جميع أنحاء العالم العربي، لذا فإن من الحكمة أن يتنبه واضعوا السياسات الحاذقون لهذا الأمر. وعلى وجه الخصوص، تراجع دعم العراقيين للنظام الديمقراطي، وبينما لا يزال غالبية العراقيين يؤيدون النظام الديمقراطي، إلا أن نسبة التأييد انخفضت بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية. ولم تتجاوز نسبة الآراء السلبية تجاه النظام الديمقراطي أبداً حاجز الـ 11٪ في الاستطلاعات التي جرت في عام 2004 و في 2009 وفي 2014. ولكن بحلول عام 2020، بلغت نسبة من يرفضون هذا النظام 40٪، وفقاً لـ "المعهد المستقل للإدارة ودراسات المجتمع المدني".[26] وكذلك، عندما سُئل العراقيون في عام 2020 عما إذا كانوا يؤيدون أو يعارضون "زعيماً قوياً لا يكترث للبرلمان ولا للإنتخابات"، ارتفع التأييد إلى 66٪ من 17٪ فقط في عام 2004.

كما تُظهر بيانات استطلاعات الرأي أن الاحتجاجات في العراق ولبنان تحظى بدعم شعبي محلياً. ووفقاً لاستطلاعات "المعهد المستقل للإدارة ودراسات المجتمع المدني"، فإن 60٪ من العراقيين دعموا حركة تشرين الإصلاحية عام 2020، بغض النظر عن الخلفية العرقية أو الدينية للمشاركين في الاستطلاع.[27] كما أظهر الاستطلاع الذي أجراه "معهد واشنطن" في آذار/مارس 2022 نتيجة مماثلة، فقد أعرب اللبنانيون (بنسبة 96٪) عن *رفضهم* للعبارة التالية: "أمر جيد أننا لا نشهد احتجاجات كبيرة في الشوارع ضد الفساد، كما هو الحال في بعض الدول العربية الأخرى (أو كتلك التي حدثت في الماضي)" (انظر الشكل 8 و 9).

عملت استطلاعات الرأي التي أجراها "معهد واشنطن" منذ انطلاق حركات الاحتجاج في الجزائر والسودان والعراق ولبنان في عام 2019، على قياس مدى الشعبية التي تحظى بها حركة معينة وقياس مدى الاهتمام الذي تحظى به الاحتجاجات المحلية المناهضة للفساد. وبينما لا يزال الأردنيون والمصريون منقسمين في نظرتهم للإحتجاجات المحلية، حيث وافق 44٪ من المصريين و53٪ من الأردنيين في آذار/مارس 2022 على أن عدم تنظيم "مظاهرات كبيرة في الشوارع" أمر جيد، من دون تغيير يُذكر منذ طرح السؤال للمرة الأولى في تموز/يوليو 2020. وفي استطلاعات رأي منفصلة أجراها المعهد في حزيران/يونيو 2022، وافق غالبية الفلسطينيين أيضاً (61٪ من سكان الضفة الغربية و65٪ من سكان غزة) على هذه العبارة.[28]

Figure 8.
July 2020:
It's a good thing we aren't having big street demonstrations here now, like they have had in some other Arab countries.

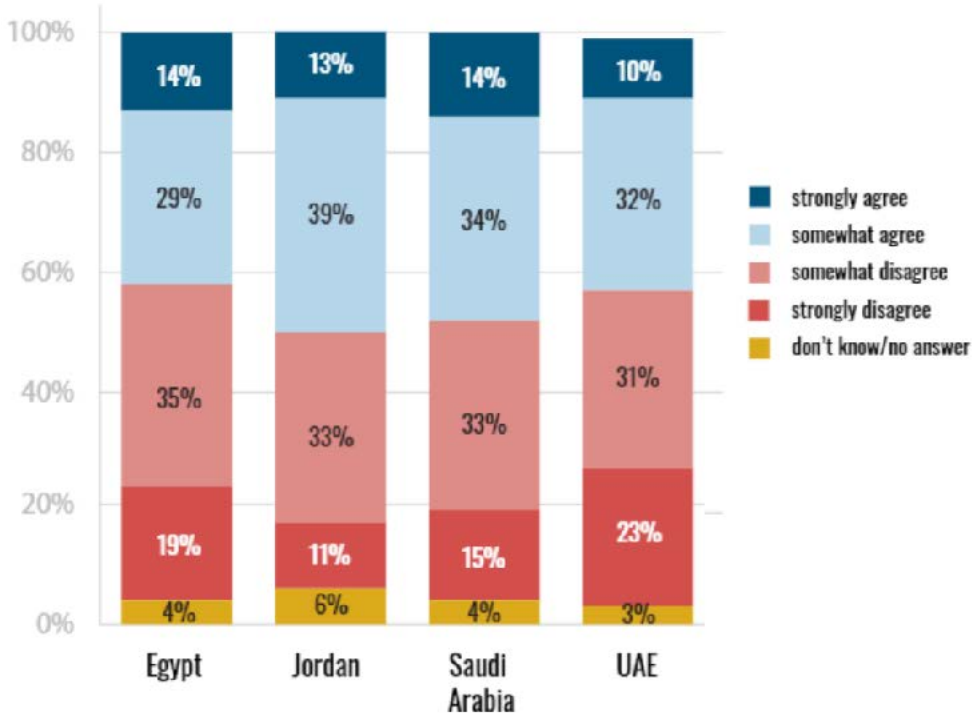

Source: Washington Institute.

Figure 9.
March 2022:
It's a good thing we aren't having big street demonstrations here now, like they have had in some other Arab countries.

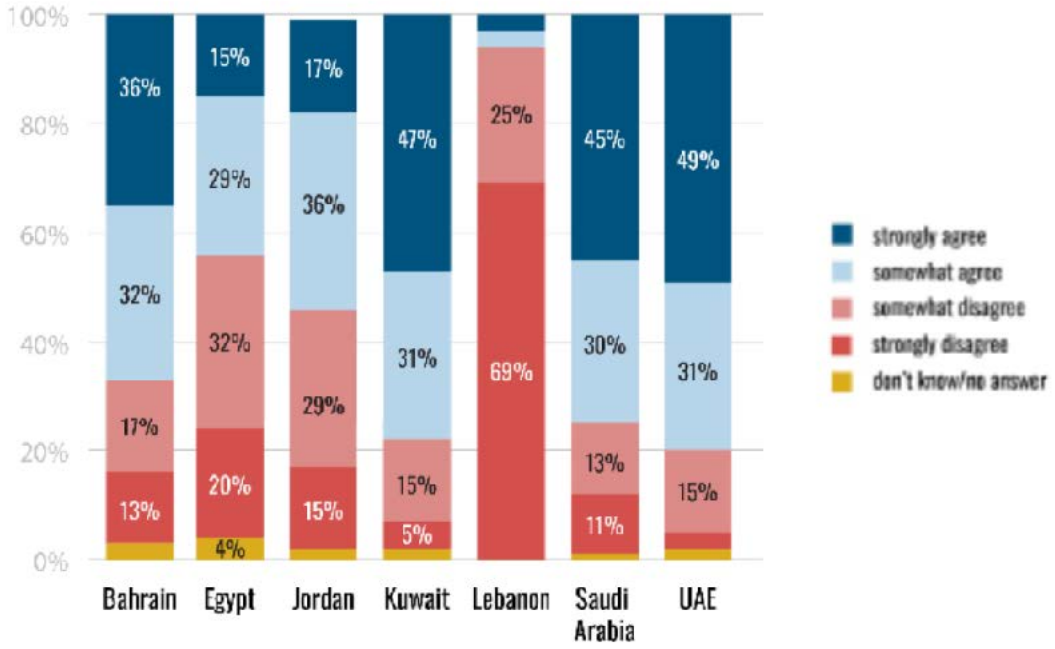

Source: Washington Institute.

وفي المقابل، في دول الخليج، حيث تنقسم الآراء حول مدى الإستياء من الحوكمة المحلية، تراجعت شعبية هذه الاحتجاجات بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية. ففي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، انخفضت بحدة نسبة الرافضين لهذه العبارة "إنه لأمر جيد أننا لا نشهد مظاهرات كبيرة في الشوارع هنا الآن"، لتبلغ 18٪ فقط لدى الإماراتيين و24٪ لدى السعوديين في آذار/مارس 2022، من 42٪ و52٪ على التوالي في تموز/يوليو 2020. وتتطابق هذه النسب مع دول الخليج الأخرى التي شملها الاستطلاع في آذار/مارس من ذلك العام، بحيث عارض البيان 20٪ من الكويتيين و30٪ من البحرينيين. ومن الملاحظ أن هذه الشعوب تدرك أن هناك مشاكل متعلقة بالحوكمة في بلدانهم، حيث ترى نسبة كبيرة منهم أن الجهود المبذولة لمعالجة تلك المشاكل لم تكن كافية. وعلى الرغم من ذلك، فقدت الاحتجاجات المناهضة للفساد الكثير من شعبيتها في الخليج.

وبالطبع، قد تكون هذه المواقف المناهضة للإحتجاجات انعكاساً لخشية الجماهير من ردة الفعل العكسية للحكومة. وفي الوقت الذي لا تتوفر فيه استطلاعات عن آراء الجماهير الخليجية في حرية الاحتجاج، تؤكد بيانات "الباروميتر العربي" تنوع الآراء في جميع أنحاء المشرق وشمال أفريقيا حول هذه المسألة. في عام 2021، قال 42٪ من الأردنيين أن "حرية المشاركة في الاحتجاجات والمظاهرات السلمية" "غير مضمونة على الإطلاق"، إلى جانب أقلية كبيرة من المغاربة (23٪) واللبنانيين (25٪) والجزائريين (30٪) والتونسيون (33٪). وكان العراقيون، الذين أصبح العنف ضد المتظاهرين في بلادهم حقيقة واقعة، الأكثر تأييداً لهذا الرأي، بنسبة 55٪.[29]

في المقابل، ومع مرور الوقت حدث تغير إيجابي في الآراء بشأن الاحتجاجات في الدول الأخرى. فعندما طُرح السؤال لأول مرة في تموز/يوليو 2020، رأت نسبة ضئيلة في مصر (39٪) والأردن (40٪) والمملكة العربية السعودية (24٪) والإمارات العربية المتحدة (32٪) أن الاحتجاجات بحد ذاتها أمر إيجابي. وعندما سُئلوا مجدداً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام، أعرب عدد أكبر من المصريين والسعوديين والإماراتيين عن تأييدهم للاحتجاجات، بنسب 52٪ و54٪ و52٪ على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية ساحقة من اللبنانيين أيدت الاحتجاجات في بلدهم، بحيث اعتبر 49٪ منهم أنها إيجابية للغاية ورأى 39٪ منهم أنها إيجابية إلى حد ما.

وتعكس استطلاعات "المعهد الجمهوري الدولي"، من جانبها، مخاوف بشأن الآثار السلبية للانقسام السياسي. فقد وافق حوالي ثلاثة أرباع الأردنيين في مسح "المعهد الجمهوري الدولي" على أن الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية يجب "تطبيقها تدريجياً بدلاً من تطبيقها في آن واحد".[30] بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بمسألة الانتقال نحو نظام أكثر ديمقراطية، أظهرت أقلية لا يستهان بها تناقضاً في الآراء، حيث وافق 40٪ من جميع المشاركين في استطلاع "مؤشر الرأي العربي" لعام 2019-2020 على عبارة "إن مجتمعي غير مستعد للديمقراطية"، على الرغم من أن 74% بشكل عام صنفوا الحكومة الديمقراطية كنظام مناسب، مقابل دعم قليل للنظم الأخرى التي تم اقتراحها.[31]

الديمقراطية تفقد شعبيتها

في الواقع، يتجلى تردي الآراء بشأن الديمقراطية وفعاليتها في أحدث حزمة من بيانات "الباروميتر العربي"، التي تم جمعها في أواخر عام 2021 وأوائل عام 2022، مقارنةً بعام 2018. وقد ارتفع مستوى التأييد لفكرة أن "الأنظمة الديمقراطية غير حاسمة ومليئة بالمشاكل" بشكل حاد، بحيث سبق ارتفاع النسب في تونس والعراق بشكل ملحوظ الحركات الاحتجاجية فيهما، في حين لم تحدث القفزات في الأردن والمغرب إلا فيما بعد.

ومن المحتمل أن الحركات الاحتجاجية وتبعاتها المتناقضة شكلت المواقف التي تم تسجيلها في موجة الاستطلاعات التي جرت في عام 2018 و2021-2022 في البلدان المتأثرة بها بشكل مباشر وكذلك في دول أخرى من العالم العربي. ومن المحتمل أيضاً أن الفشل البادي للعيان والمتزامن للحركات الاحتجاجية في السودان والجزائر قد ساهم في بلورة انطباع بعدم جدواها بشكل عام. وعكست الحالة الحادة لانعدام الاستقرار الناتجة عن ذلك في دول مثل تونس والعراق ولبنان خيبات الأمل المذكورة سابقاً تجاه جهود إصلاح الحوكمة في سوريا وليبيا واليمن ومصر.

وتشير هذه النتائج إلى أنه حتى في البلدان ذات الأنظمة البرلمانية، قد يرى غالبية المواطنين أن هناك حاجة للجوء إلى بديل غير منتخب من أجل الحفاظ على الاستقرار. ومن الممكن حدوث ذلك حتى في الحالات التي يؤمن فيها غالبية المواطنين بكل موضوعية أن الديمقراطية هي النموذج الأمثل. ومن الضروري أن يتضمن دعم الديمقراطية في الدول العربية دعم الحوكمة الرشيدة ضمن الأنظمة الديمقراطية، وإلا فإن الإحباط المتزايد قد يدفع بقوة نحو حلول بديلة. في المقابل، وفي البلدان التي تتمتع بقدر أكبر من الاستقرار، تحظى التظاهرات الشعبية ببعض التأييد، لا سيما في البلدان التي تعاني من أزمات مالية، على غرار مصر أو الأردن.

التداعيات على السياسة

على أقل تقدير، ينبغي على واضعي السياسات في الولايات المتحدة أن يسعوا جاهدين لفهم وتضمين النقاط المتحصلة من البيانات والتي تمت مناقشتها هنا ضمن وجهات نظرهم حول العلاقة بين المواطنين والحكومة

في الدول العربية. وتساعد المعلومات المستمدة من الاستطلاعات في تحديد المناطق التي تسود فيها حالات الإستياء الشديد والتي من الممكن أن تتحول إلى حركات احتجاجية كبيرة، كما يمكن أن تساعد أيضاً في تحديد المناطق التي تملك الحكومات فيها فرصة إدخال إصلاحات. وقبل احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2019، رصدت الاستطلاعات مستويات عالية من الإحباط في لبنان والعراق، بينما حظيت الإصلاحات التي حدثت مؤخراً في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتفسيرات المتعددة للإسلام، على ما يبدو بدعم متزايد.[32]

عند محاولتنا فهم نوعية النماذج السياسية التي تحظى بدعم شعبي، لا يكون الخيار، كما يُقدم أحياناً، خياراً ثنائياً بين الأصولية الإسلامية والليبرالية العلمانية، بل هناك خيار ثالث يحظى بتأييد متزايد ويتمثل في إسلام "أكثر اعتدالاً وتسامحاً وحداثةً" يساهم في توجيه العمل السياسي. وهذا، وعلى وجه التحديد، هو الاتجاه الذي تسعى القيادات في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وبتردد أكثر في مصر وأماكن أخرى، أن تسير نحوه، على الرغم من أن ذلك لن يعالج المخاوف العامة الأخرى. وقد يكون البديل المقابل عبارة عن "ديمقراطية انتخابية إسلامية"، كما هو الحال في تركيا، باكستان، وربما العراق.

وبطبيعة الحال، إذا عُرّفت الديمقراطية أنها علمانية، وليبرالية اجتماعياً، ومتسامحة دينياً بشكل كامل، فهي إذاً لا تتماشى مع النماذج المذكورة أعلاه. ولكن إذا عُرّفت الديمقراطية بمصطلحات سياسية بحتة، على أنها حكم الأغلبية مع انتخابات حرة ونزيهة تتنافس فيها الأحزاب الإسلامية والأحزاب الأخرى على السلطة، فإن النموذج "المعتدل والمتسامح والحديث" هو النموذج الذي يتشكل بوتيرة متسارعة داخل تلك الدول التي تحظى فيها المؤسسات الانتخابية بأهمية. ولا تحدد البيانات المتاحة ما إذا كان هذا النمط للشأن العام سيرضي أم لا، أو على الأقل يهدئ، غالبية المواطنين في كل بلد.

ولكن هناك أمر واحد واضح: تدني منسوب الثقة، في الكثير من الحالات، بشكل خطير في الهيئات التشريعية، بما في ذلك تلك التي تعتبر "أكثر ديمقراطية". ويعود ذلك لأسباب وجيهة. فإذا أخذنا العراق كمثال، فإن الانتخابات الحرة التي جرت لم تمنع الكتلة الخاسرة من استغلال القضاء، كما أنها لم تساهم في معالجة مشكلة هيمنة النخب السياسية الراسخة، أو "الرجال الكبار"، على هذه المؤسسات التي تتظاهر بأنها ديمقراطية.

ولا يمكن للولايات المتحدة معالجة هذا النوع من القضايا بشكل مباشر، ولكن عليها أن تدرك وأن تقيس الأثر التي تتركه هذه العوامل حالياً ومستقبلاً على سمعة الأنظمة الديمقراطية العربية القائمة.

وبما أن الولايات المتحدة تتبنى سياسات تحاول تعزيز الحريات المدنية، عليها ألا تفترض أن كل محاولة هي رسالة ترحيب بديهية وواضحة لا لبس فيها. ففي كل بلد وعلى كل سؤال من الأسئلة المطروحة بشأن الحوكمة، هناك من يعتقدون أن حكوماتهم تفعل الكثير. وفي حين لا يتعين على الجهود الأمريكية الرد على هذه الأصوات، إلا أن عليها أن تدرك وجودها. وبالمثل، بينما يجب على الولايات المتحدة أن تهتم بصورة خاصة بالتوصيات التي يقدمها المدافعون عن حقوق الإنسان والديمقراطية من أبناء المنطقة، يجب على المسؤولين أن يتذكروا أن هؤلاء قادة في قضايا حقوق الإنسان، وكما هو الحال في معظم البلدان، فقد لا يرقى الرأي العام إلى مستواهم.

وكذلك، سترحب الجماهير العربية من مختلف البلدان ببعض الجهود كما قد تتعامل بحساسية أو بعدم اهتمام تجاه جهود أخرى، وقد تختلف تلك الجهود عن طريقة تصنيف الولايات المتحدة للأولويات المتعلقة بهذه القضايا. وعند تحديد الأولويات في كل بلد، فمن الضروري ضبط الوسائل المستخدمة في الترويج لها بشكل مناسب. أخيراً، على الولايات المتحدة أن تدرك أيضاً أنها لا تحتكر حق تعريف هذه القيم، وأنها تتنافس حالياً مع قوى

عظمى تعرّف تلك القيم بشكل مختلف تماماً. لذلك، يتعين على صانعي السياسات الترويج لنموذجهم وأن يكونوا قادرين على أن يشرحوا بوضوح الأسباب التي تجعل الرؤية الأمريكية لحقوق الإنسان والديمقراطية على وجه التحديد جديرة بالتبني.

---

[1] "5 كانون الثاني/يناير 1957، مبدأ أيزنهاور" "January 5, 1957, Eisenhower Doctrine"، مركز "ميلر" Miller Center، جامعة فيرجينيا University of Virginia، https://millercenter.org/the-presidency/presidential-speeches/january-5-1957-eisenhower-doctrine.

[2] مراجعة مورا رينولدز Maura Reynolds، "بوش يقول إنه على الولايات المتحدة نشر الديمقراطية" "Bush Says U.S. Must Spread Democracy"، لوس أنجلوس تايمز *Los Angeles Times*، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، متوفر على https://www.baltimoresun.com/news/bal-te.bush07nov07-story.html.

[3] لأوباما Obama، مراجعة البيت الأبيض White House، "كلمة الرئيس بشأن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" "Remarks by the President on the Middle East and North Africa"، بيان صحفي، 19 أيار/مايو 2011، https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2011/05/19/remarks-president-middle-east-and-north-africa؛ لقائمة المشاركين في قمة بايدن، مراجعة https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2011/05/19/remarks-president-middle-east-and-north-africa.

[4] أنتوني ج. بلينكن Antony J. Blinken، "سياسة خارجية للشعب الأمريكي" "A Foreign Policy for the American People"، خطاب، وزارة الخارجية الأمريكية، 3 آذار/مارس 2021، https://www.state.gov/a-foreign-policy-for-the-american-people/.

[5] أليكس باركر Alex Barker ومايكل بيل Michael Peel، "السيسي وتاسك في صدام حول "المحاضرات" بشأن حقوق الإنسان" "Sisi and Tusk Clash over "Lectures" on Human Rights"، فاينانشال تايمز *Financial Times*، 25 شباط/فبراير 2019، https://www.ft.com/content/730da18c-3923-11e9-b72b-2c7f526ca5d0.

[6] آنا بورشيفسكايا Anna Borshchevskaya وكاثرين كليفلاند Catherine Cleveland، "هل يخسر الغرب معركة الخطابات في الشرق الأوسط؟" "Is the West Losing the Battle of Narratives in the Middle East?"، *19FortyFive*، 9 أيار/مايو 2022، https://www.19fortyfive.com/2022/05/middle-east-narratives-ukraine-hypocrisy/.

[7] مايكل روبنز Michael Robbins، "الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" "Democracy in the Middle East & North Africa"، "الباروميتر العربي" Arab Barometer، تموز/يوليو 2022، https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABVII_Governance_Report-EN-1.pdf.

[8] "منصة الاستطلاع التفاعلية TWI" "TWI Interactive Polling Platform"، منتدى فكرة *Fikra Forum*، 29 حزيران/يونيو 2022، "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" Washington Institute for Near East Policy، https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/twi-interactive-polling-platform.

[9] "مخطط بونزي المالي في لبنان تسبب بمعاناة اجتماعية واقتصادية غير مسبوقة للشعب اللبناني" "Lebanon's Ponzi Finance Scheme Has Caused Unprecedented Social and Economic Pain to the Lebanese People"، بيان صحفي، البنك الدولي، 2 آب/أغسطس 2022، https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/08/02/lebanon-s-ponzi-finance-scheme-has-caused-unprecedented-social-and-economic-pain-to-the-lebanese-people.

[10] "مسح الرأي العام: الأردن" "Public Opinion Survey: Jordan"، 2-23 أيار/مايو 2021، "مركز الرؤى المتعلقة بأبحاث المسوحات" Center for Insights in Survey Research، "المعهد الجمهوري الدولي" International Republican Institute، https://www.iri.org/wp-content/uploads/2021/11/iri_sos_june_2021_revised.pdf.

[11] "الباروميتر العربي" – الدورة السادسة Arab Barometer VI، الجزء 3، آذار/مارس- نيسان/إبريل 2021 (الجزائر، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، تونس)، https://www.arabbarometer.org/ar/surveys/covid-19-survey/.

[12] رويترز Reuters، "المحكمة التونسية توقف حملة الرئيس لإقالة القضاة" "Tunisian Court Halts President's Purge of Judges"، 10 آب/أغسطس 2022، https://www.reuters.com/world/africa/tunisian-court-suspends-presidents-dismissal-50-judges-lawyer-2022-08-10/.

[13] "محرار الرأي العراقي" "The Iraqi Opinion Thermometer"، "المعهد المستقل للإدارة ودراسات المجتمع المدني" IIACSS، آذار/مارس 2022، https://iiacss.org/ar/iot-march22/.

[14] منقذ داغر Munqith Dagher، "الخوف من مرحلة ما بعد الانتخابات: هل سيشتعل برميل البارود في العراق؟" "Fearing the Aftermath of Elections: Will the Powder Keg in Iraq Ignite?"، منتدى فكرة *Fikra Forum*، "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" Washington Institute for Near East Policy، 21 أيلول/سبتمبر 2021، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alkhwf-mn-mrhlt-ma-bd-alantkhabat-hl-syshtl-brmyl-albarwd-fy-alraq.

[15] مايكل روبنز Michael Robbins، "الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" "Democracy in the Middle East & North Africa"، "الباروميتر العربي" Arab Barometer، تموز/يوليو 2022، https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABVII_Governance_Report-AR-1.pdf.

[16] "محرار الرأي العراقي" "Iraqi Opinion Thermometer"، https://iiacss.org/ar/iot-march22/.

[17] "الباروميتر العربي" – الدورة السادسة Arab Barometer VI، الجزء 1، تموز/يوليو- تشرين الأول/أكتوبر 2020 (الجزائر، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، تونس)، https://www.arabbarometer.org/surveys/covid-19-survey/#.

[18] ماري كلير روش MaryClare Roche، "المواقف والاتجاهات الجنسانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" "Gender Attitudes and Trends in MENA"، "الباروميتر العربي" Arab Barometer، تموز/يوليو 2022، https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABVII_Gender_Report-AR.pdf.

[19] منّة أ. فاروق Menna A. Farouk، "الوجه الجديد للبرلمان المصري: بقيادة نائبة تبلغ من العمر 83 عاماً" "The New Face of Egypt's Parliament: Led by 83-Year-Old Female Lawmaker"، رويترز Reuters، 13 كانون الثاني/يناير 2021، https://www.reuters.com/article/us-egypt-parliament-women/the-new-face-of-egypts-parliament-led-by-83-year-old-female-lawmaker-idUSKBN29I2XK.

[20] أحمد مروان Ahmed Marwane، "المرأة والسياسة في الجزائر: خطوة إلى الأمام وخطوتان إلى الوراء" "Women and Politics in Algeria: One Step Forward, Two Steps Back"، منتدى فكرة *Fikra Forum*، "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" Washington Institute for Near East Policy، 14 أيلول/سبتمبر 2021، https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/women-and-politics-algeria-one-step-forward-two-steps-back.

[21] ديلان كاسين Dylan Kassin وديفيد بولوك David Pollock، "الآراء في مختلف الدول حول التطبيع العربي الإسرائيلي و"اتفاقيات إبراهيم" "Arab Public Opinion on Arab-Israeli Normalization and Abraham Accords"، منتدى فكرة *Fikra Forum*، "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" Washington Institute for Near East Policy، 15 تموز/يوليو 2022، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alara-fy-mkhtlf-aldwl-hwl-alttby-alrby-alasrayyly-watfaqyat-abrahym.

[22] مراجعة مثلاً ريتشارد بورك هولدر Richard Burkholder، "اللبنانيون يرون أن حزب الله أقوى سياسياً بعد الصراع مع إسرائيل" "Lebanese See Hezbollah as Politically Stronger After Conflict with Israel"، غالوب Gallup، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، https://news.gallup.com/poll/25489/lebanese-see-hezbollah-politically-stronger-after-conflict-israel.aspx؛ وشبلي تلحمي Shibley Telhami، "استطلاع الرأي العام العربي السنوي لعام 2008" "2008 Annual Arab Public Opinion Poll"، مؤسسة بروكينغز Brookings Institution، آذار/مارس 2008، https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2012/04/0414_middle_east_telhami.pdf.

[23] مراجعة "منهجية "الحرية في العالم لعام 2022"" "'Freedom in the World 2022' Methodology"، فريدم هاوس Freedom House، https://freedomhouse.org/sites/default/files/2022-02/FIW_2022_Methodology_For_Web.pdf.

[24] "البلدان والأقاليم: درجات الحرية العالمية" "Countries and Territories: Global Freedom Scores"، فريدم هاوس Freedom House، https://freedomhouse.org/countries/freedom-world/scores.

[25] مراجعة https://www.berggruen.org/work/the-planetary/the-2019-berggruen-governance-index/.

[26] "محرار الرأي العراقي" "Iraqi Opinion Thermometer"، https://iiacss.org/ar/iot-march22/.

[27] منقذ داغر Munqith Dagher، "تشرين مستمرة.. والتغيير قادم لا محالة في العراق" "The Tishreeni Movement Continues: Change Is Inevitably Coming to Iraq"، منتدى فكرة *Fikra Forum*، "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" Washington Institute for Near East Policy، 27 حزيران/يونيو 2022، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/tshryn-mstmrt-waltghyyr-qadm-la-mhalt-fy-alraq.

[28] "منصة الاستطلاع التفاعلية TWI" "TWI Interactive Polling Platform"، https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/twi-interactive-polling-platform.

[29] "الباروميتر العربي" Arab Barometer، آذار/مارس- نيسان/إبريل 2021، https://www.arabbarometer.org/ar/surveys/covid-19-survey/#.

[30] "مسح الرأي العام: سكان الأردن" "Public Opinion Survey: Residents of Jordan"، "المعهد الجمهوري الدولي" International Republican Institute، 21 آذار/مارس- 16 نيسان/إبريل 2019، https://www.iri.org/wp-content/uploads/2019/11/jordan_poll_novem_25.pdf.

[31] "مؤشر الرأي العربي لعام 2019-2020: موجز عن النتائج الرئيسية"" "The 2019–2020 Arab Opinion Index: Main Results in Brief"، المركز العربي واشنطن دي سي Arab Center DC، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، https://arabcenterdc.org/resource/the-2019-2020-arab-opinion-index-main-results-in-brief/#section3.

[32] ديفيد بولوك David Pollock، "الشكوك حول "حزب الله" تبرز في لبنان، حتى بين الشيعة" "Doubts About Hezbollah Emerge in Lebanon, Even Among Shia"، منتدى فكرة *Fikra Forum*، "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" Washington Institute for Near East Policy، 9 كانون الأول/ديسمبر 2018، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alshkwk-hwl-hzb-allh-tbrz-fy-lbnan-hty-byn-alshyt؛ منقذ داغر Munqith Dagher، "احتجاجات العراق الأخيرة: هل كانت غير متوقعة؟" "Iraq Recent Protests: Were They Unexpected?"، IIACSS "المعهد المستقل للإدارة ودراسات المجتمع المدني"، https://iiacss.org/wp-content/uploads/2019/10/October_protests_2019.pdf؛ وديفيد بولوك David Pollock وأوستن كورونا Austin Corona، "استطلاع رأي سعودي جديد يُظهر زيادة الدعم للإسلام المعتدل وحماس والعلاقات مع الشركاء العرب" "Recent Saudi Poll: Increased Support for Moderate Islam, Hamas, and Ties with Arab Partners"، منتدى فكرة *Fikra Forum*، "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" Washington Institute for Near East Policy، 26 آب/أغسطس 2021، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/asttla-ray-swdy-jdyd-yuzhr-zyadt-aldm-llaslam-almtdl-whmas-wallaqat-m-alshrka-alrb.